بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية- دراسة تحليلية مدينة طولكرم

إعداد

مرام فراس صوالحة

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عزام طبيلة

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضـري والاقليمـي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007

استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية: دراسة تحليلية مدينة طولكرم

إعداد

مرام فراس ذياب صوالحة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 20 /2007/3 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الدكتور علي عبد الحميد (مشرفاً ورئيساً)	....
2. الدكتور عزام طبيلة (مشرفاً ثانياً)	....
3. الدكتور أحمد أبو حماد (ممتحناً خارجياً)	....
4. الدكتور حسان أبو قاعود (ممتحناً داخلياً)	....



الإهداء

إلى

الغالية

أمـــــــــــــي

التي أنارت لي بدموعها دروب حياتي

إلى

زوجي العزيز

إلى

إخوتي وأخواتي وعائلاتهم

إلى

أبنائي الأحباء أنس وخالد

شكر وتقدير

أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل الأيدي التي ساهمت في إنجاز هذه الرسالة في استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية- دراسة تحليلية مدينة طولكرم أخص بالشكر الدكتور علي عبد الحميد والدكتور عزام طبيلة اللذان اشرفا على رسالتي وقدما لي الوقت والتوجيه والنصيحة، كما أتقدم بجزيل الشكر للأخوة الزملاء الذين قدموا لي المساعدة في وزارة الزراعة، كما وأشكر الأخوة في بلدية طولكرم ودائرة الزراعة ومعهد خضوري ووزارة الحكم المحلي وإلى كافة المؤسسات التي لم تبخل بالوقت أو المعلومة.

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

فهرس الخرائط

فهرس الملاحق

استراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعيم في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية- دراسة تحليلية مدينة طولكرم

إعداد:

مرام فراس ذياب صوالحة

إشراف:

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور عزام طبيلة

الملخص

تناولت هذه الأطروحة دراسة وتحليل استعمالات الاراضي في مدينة طولكرم، وذلك بدراسة المخططات الهيكلية للمدينة منذ عام 1945 وحتى عام 2001 مع التركيز على الاستعمال الزراعي للأرض. الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو اقتراح استراتيجيات لحماية الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم في ضوء التوسع العمراني المستقبلي وكذلك الحد من تناقص المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي في المخططات الهيكلية للمدينة.

سلطت هذه الأطروحة الضوء على الأهمية الزراعية لمدينة طولكرم، وكذلك الأهمية الخاصة التي تتمتع بها السهول والمناطق الزراعية الخصبة المتبقية داخل المدينة، وأيضا أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني عامة ولمدينة طولكرم خاصة. وارتكزت الأطروحة في منهجيتها على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة وتحليل المخططات الهيكلية للمدينة عبر سنوات مختلفة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة لدى المصادر ذات العلاقة وكذلك نتائج المسح الميداني الذي قام به الباحث.

وأشارت نتائج الدراسة الى تداخل الاستخدامات الحضرية للأراضي في مدينة طولكرم وتناقص مساحة الأراضي الزراعية ضمن المخططات الهيكلية التي أعدت للمدينة إبتداء من مخطط عام 1948 ولغاية عام 2001. كذلك أظهرت الدراسة غياب استرتيجيات تطوير الأراضي الزراعية والحفاظ عليها، بالإضافة إلى غياب الأنظمة والقوانين وغياب آليات تطبيق هذه الأنظمة والقوانين.

وأوصت الدراسة بضرورة تكاثف الجهود من قبل الجهات المعنية لوضع حد لتناقص المساحات المخصصة للاستعمال الزراعي، وخاصة الأراضي الزراعية الخصبة، في المخططات الهيكلية، وان تقوم هذه الجهات بإتخاذ القرارات المناسبة قبل توزيع وتخصيص المواقع لاستعمالات الأراضي المختلفة، وأخيراً أكدت الدراسة على أهمية مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وأهمها الأرض.

الفصل الأول

مقدمة عامة ومنهجية الدراسة

1.1 تمهيد

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها

3.1 أهداف الدراسة

4.1 خطة ومنهجية الدراسة

5.1 مصادر المعلومات

6.1 محتويات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة عامة ومنهجية الدراسة

1.1 تمهيد

قال الله تعالى في كتابة الكريم (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور) صدق الله العظيم (سورة الملك، الآية 15). يمكن لمن يقرأ هذه الآية الاستدلال على تعدد استخدامات الأرض للوصول إلى خدمة الإنسان، وكون الأرض قد قسمت لمناطق يسير فيها الإنسان ويعمر بيته ومناطق ليزرع فيها ويأكل من ثمارها، كيف لا وقد خلقت الأرض في الأساس لخدمة سلالة آدم علية السلام ليعيشوا عليها إلى ما شاء الله. كان هذا منذ الأزل، ولكن مع زيادة تعداد السكان وازدياد احتياجاتهم إلى الغذاء والسكن والخدمات أصبح من الضروري دراسة هذه المشكلة وتقسيم استعمالات الأراضي، فمع المليارات الستة تقريبا من البشر وحاجاتهم المتزايدة إلى الغذاء بالإضافة إلى حاجات السكن والمواصلات والمصانع والاستعمالات الحضرية الأخرى للأرض.

مما سبق فان هذه الدراسة تعنى بتسليط الضوء على مشكلة تخطيط استخدام الأراضي للوصول إلى الاستخدام الأنسب المستدام دون تغليب نوع من الاستخدامات على حساب النوع الآخر وعلى الأراضي التي تناسب كل استخدام.

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها

إن المجتمع الفلسطيني يصنف كمجتمع زراعي، وتشكل الأنشطة الزراعية الركيزة الأكبر للاقتصاد الفلسطيني لما يساهم به القطاع الزراعي من رفد قطاع الصناعة بالمواد الأولية، وتشكل الصادرات الزراعية السواد الأعظم من حجم الصادرات الفلسطينية لذلك تتلخص مشكلة الدراسة في التناقص في مساحات الأراضي الزراعية بوتيرة متزايدة وذلك بسبب زحف الاستعمالات الحضرية الأخرى من إسكان وشبكات المواصلات والمصانع وتوسع هذه المجالات على حساب الأراضي المخصصة للاستعمال الزراعي.

من أهم المشاكل التي تواجه الاستخدام الزراعي ما يلي: (وزارة الزراعة، 2001)

1. نقص الأراضي والمساحات المخصصة للزراعة وهذا لا يتناسب مع التزايد السكاني وارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، وحاجة الناس للمساكن التي تتزايد يوما بعد يوم. وكذلك تزايد حاجتهم في الحصول على الغذاء أي إن الحاجة للأراضي الزراعية أيضا تزداد يوما بعد يوم.

2. الآثار البيئية والتلوث الناتج عن الاستخدامات المختلفة للأراضي الزراعية من حيث خصائصها أو حتى صلاحيتها للزراعة وهذا يعتمد على نوع وحجم التلوث، سواءً كان هذا التلوث بمياه الصرف الصحي الناجم عن توسيع الهيكل التنظيمي دون إنشاء البنية التحتية لمجاري الصرف الصحي،وإقامة المصانع العشوائية في غير المناطق الصناعية المخصصة لذلك. أو التلوث بالمواد الكيماوية مثل المبيدات والأسمدة الزراعية أو حتى مخلفات المصانع وعدم وجود خطط أو برامج لإزالة التلوث علما بأن مياه الصرف الصحي تعالج في محطات التنقية ولكن هذه المعالجة لا تنطبق على معالجة المياه الملوثة بالمواد الكيماوية لأن هناك خطوات وأجهزة خاصة للتخلص من هذا النوع من التلوث.

3. العوامل الاقتصادية: حيث تخضع استعمالات الأراضي للمنافسة الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة للإنسان من المنظور المادي البحت- الربح المادي- لذا نجد أن الاستخدامات ذات العائد القليل من الزراعة تظل تتراجع لصالح الاستخدامات ذات العائد الأعلى وخير مثال على ذلك تراجع الاستخدام الزراعي لصالح الاستخدامات الأخرى في كثير من المناطق.

4. عشوائية استخدام الأرض التي تؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتخطيطية، كما أنها تعمل على سرعة شيخوخة المدن والأحياء وتعمل على خرابها وتهجير وطرد بعض الاستخدامات الأضعف والأقل قدرة على المنافسة مثل الاستخدام الزراعي أو الاستخدام السكني الذي يتراجع لصالح الاستخدام التجاري والصناعي.

5. غياب الأنظمة والقوانين أو عدم تطبيقها في حالة وجودها، والذي حال دون المحافظة على الأراضي الزراعية، لذلك فلا بد من وجود تشريعات وقوانين تأخذ بعين الاعتبار حجم المخاطر الناجمة عن التناقص المتزايد والمستمر للمساحات المخصصة للاستعمال الزراعي أي ضبط العلاقة بين الاستخدام الزراعي والاستخدامات الأخرى للأرض وان يكون هناك تطبيق لهذه القوانين من قبل الجهات المسئولة.

6. عدم وجود هيكلية موحدة للمدن والقرى وبالتالي تقوم كل مدينة أو قرية بالتوسع الهيكلي حسب حاجتها ودون الرجوع إلى الهيكلية الموحدة للأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى ما فرضه الاحتلال الإسرائيلي من تقسيمات سياسية للأراضي (A B C).

7. تمتاز بعض المدن الفلسطينية مثل مدينة طولكرم بالأهمية الزراعية حيث تشكل الزراعة فيها مصدر أساسي للدخل وذلك لما تمتاز به هذه الأراضي من خصوبة التربة ووفرة المياه وإن مناخ مدينة طولكرم الشبة ساحلي له دور أيضا في كون المدينة مدينة زراعية، حيث أن جزءاً ليس بقليل من أراضي مدينة طولكرم هو مناطق سهلية زراعية، وقد تم تحويل مساحات كبيرة من هذه الأراضي الزراعية إلى مناطق عمرانية للبناء والاستخدامات الأخرى (الصناعة). ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في وضع استراتيجيات مختلفة للحفاظ على الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل أنسب ومستدام في ظل التطور العمراني للمدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة طولكرم بشكل خاص.

ويمكن إبراز أهمية ومبررات هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. ندرة الدراسات التي تتناول موضوع الحفاظ على الأراضي الزراعية في فلسطين.

2. الحاجة الماسة إلى وجود سياسات وأنظمة لحماية الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل مناسب ومستدام.

3. المشاكل والصعوبات التي تواجه الاستخدام الزراعي في ظل التطور والزحف العمراني للمدن باتجاه الأراضي الزراعية.

4. أهمية ودور قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني وضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية.

3.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

1. المساهمة في وضع بعض الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالحفاظ على الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل أنسب ومستدام.

2. دراسة العلاقة المتبادلة بين الاستخدام الزراعي والاستخدامات الحضرية الأخرى في منطقة الدراسة، وإمكانية تطبيق بعض النظريات والنماذج الخاصة بذلك.

3. إبراز أهمية موضوع حماية الأراضي الزراعية وحث المؤسسات على تفعيل الأنظمة والقوانين وتطبيقها.

4. توفير قاعدة معلومات وبيانات وخرائط ومخططات حول الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم يمكن الاستفادة منها من قبل المؤسسات المعنية في دراسات وأبحاث مشابهة.

5. دراسة التطور العمراني لمدينة طولكرم وعلاقته بالأراضي الزراعية.

6. تحديد ودراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة واقتراح بعض الحلول المناسبة.

4.1 خطة ومنهجية الدراسة:

يمكن تحديد المحاور التي قامت عليها الدراسة على النحو التالي:

1. **المحور الأول: الإطار العام والنظري**

ويتناول دراسة ومراجعة المفاهيم والأسس والنماذج والنظريات التي تتعلق باستخدامات الأراضي، التطور العمراني للمدن، الاستخدام الزراعي، وسائل تطوير وتنمية الأراضي الزراعية، الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية كذلك يشمل هذا الإطار دراسة ومراجعة الأمثلة وسياسات الحفاظ على الأراضي الزراعية واستغلالها في بعض الدول الأخرى.

2. **المحور الثاني: الإطار المعلوماتي**

ويتناول المعلومات والخرائط والمخططات المتعلقة بمنطقة الدراسة من حيث التطور العمراني، توزيع استعمالات الأراضي، والعلاقة بين الاستخدام الزراعي والاستخدامات الأخرى، المشاكل والمعوقات التي تواجه الأراضي الزراعية.

3. **المحور الثالث: الإطار التحليلي والتقييم**

ويشمل دراسة وتحليل الواقع الحالي للاستخدام الزراعي في المدينة في ضوء التطور والزحف العمراني، دراسة العلاقة المتبادلة بين الاستخدام الزراعي والاستخدامات الأخرى من خلال الاستفادة من بعض النظريات والنماذج الخاصة وكذلك الحالات المشابهة. أيضا يشمل هذا المحور وضع الاستراتيجيات والسياسات التي تساعد في حماية الأراضي الزراعية والمحافظة عليها وكذلك الوسائل المناسبة لتطوير الأراضي الزراعية واستغلالها بشكل مستدام.

ولتطبيق خطة الدراسة وإنجازها بشكل متكامل، تم إتباع بعض الأساليب العلمية في البحث، ومنها:

1. الأسلوب التاريخي والوصفي في دراسة مراحل التطور العمراني وتوفير المعلومات والبيانات حول الأراضي الزراعية في طولكرم، وكذلك دراسة الواقع الحالي.
2. الأسلوب التحليلي في تحليل وتقييم واقع الأراضي الزراعية في طولكرم وربطها بالتطور العمراني للمدينة وأيضا تحليل المعلومات والبيانات والاستفادة منها في وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة للحفاظ على الأراضي الزراعية وتطويرها.

5.1 مصادر المعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها تم الارتكاز على عدد من المصادر؛ أهمها:

1. المصادر المكتبية: وتشمل الكتب، المراجع، الدراسات، الأبحاث، رسائل الماجستير حول موضوع الرسالة (التطور العمراني، استعمالات الأراضي، الاستخدام الزراعي، التخطيط الحضري والإقليمي، التخطيط والتنمية المستدامة، سياسات وأنظمة حماية الأراضي الزراعية، الدراسات المتعلقة بمدينة طولكرم).

2. المصادر الرسمية: المعلومات، البيانات، الدراسات، الخرائط، المخططات، الأنظمة والقوانين حول موضوع ومنطقة الدراسة الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية مثل:

أ- الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة مثل وزارات (الزراعة، التخطيط، الحكم المحلي، والاقتصاد الوطني)

ب- بلدية طولكرم

ج- دائرة زراعة محافظة طولكرم

د- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

3. المصادر شبه الرسمية: وتشمل المعلومات، الدراسات، الأبحاث الصادرة عن المؤسسات الأهلية ومنها:

- مراكز الأبحاث والدراسات (معهد أريج، الإغاثة الزراعية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وغيرها).
- المنظمات الدولية (UNDP، FAO، البنك الدولي).

4. المصادر المسحية: وتشمل المعلومات والبيانات التي قامت الباحثة بجمعها خلال المسح الميداني، الملاحظة والمشاهدة، إضافة إلى خبرة الباحثة وتجربتها من خلال عملها في وزارة الزراعة.

6.1 محتويات الدراسة

في إطار خطة الدراسة المذكورة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة فصول أساسية، حيث تناول الفصل الأول مقدمة الدراسة ومنهجيتها، أما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للدراسة، ويتناول الفصل الثالث لمحة عامة عن منطقة الدراسة، والفصل الرابع يتحدث عن الواقع الحالي للأراضي الزراعية في مدينة طولكرم، ويضم الفصل الخامس الاستراتيجيات والسياسات المقترحة للحفاظ على الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم، ويتناول الفصل السادس والأخير النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 ماهية الأرض

1.1.2 مفهوم الأرض

2.1.2 أهمية الأرض

3.1.2 خصائص الأرض

2.2 مفهوم تخطيط استخدام الأرض

3.2 أهداف تخطيط استخدام الأرض

4.2 أنماط استعمالات الأراضي الحضرية والريفية

5.2 تجارب دول عربية في مجال الزراعة الحضرية

1.5.2 تجربة الجزائر

2.5.2 تجربة لبنان

3.5.2 تجربة جمهورية مصر العربية

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل استعمالات الأراضي من حيث التعرف على بعض المفاهيم النظرية المتعلقــة بمفهوم الأرض وأهميتها وخصائصها المختلفة، بالإضافة إلى تخطيط استخدام الأراضي وأنماطه المختلفة في المناطق الحضرية والريفية وذلك لما لهذه المفاهيم من علاقة مباشــرة فــي كيفيــة استخدام الأراضي على الوجه الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة التــي تحــافظ علــى المصــادر الطبيعية المختلفة للأجيال القادمة.

1.2ماهية الأرض

1.1.2 مفهوم الأرض

إن الأرض مورد طبيعي وأساسي وهي أم الموارد، فالإنسان يحصل على جميع موارده منها، فهي بيت الإنسان ومصدر غذائه وبقائه لذلك فإنها بالنسبة للإنسان قضية حياه أو موت، (غنيم، 2001)

تعرّف الأرض على أنها المساحة المحددة من سطح الكرة الأرضية، والتي تحتوي على التربة والصخور أسفلها، والغلاف الجوي المحيط بها بجميع عناصره المناخية، وكذلك الكائنات الحية التي تعيش مباشرة فوق أو أسفل هذا السطح. (FAO, 1995)

وعليه فإن الأرض عبارة عن نظام بيئي تتداخل فيه جميع التفاعلات بين العناصر المختلفة المكونة لهذا النظام في ظل نظام مغلق تنتقل فيه الطــاقة والمادة من عنصر لآخر. فالماء ينتقل خلال النظام مكوناً الأنهار والمستنقعات والبحار، وكذلك طبقات المياه الجوفية والسحب. كما أن الكائنات الحية من نباتات وحيوانات، بالإضافة إلى الإنسان ونشاطاتها المختلفة هي جزء أساسي من هذا النظام يساهم في التغير الذي يحدث فيه من خلال النشاطات التي يقوم بها، (غنيم،2001).

2.1.2 أهمية الأرض

تعتبر الأرض من أهم الموارد الطبيعية بالنسبة للإنسان كفرد ومجتمع فعليها يعيش ويمارس جميع نشاطاته ومنها يحصل على الموارد التي بواسطتها يشبع حاجاته، لذلك يمكن القول إن للأرض وظائف رئيسيةً تلخص فيما يلي (غنيم، 2001):

1- موطن ومأوى الإنسان.

2- موطن ومأوى النبات والحيوان.

3- المصدر الأساسي لغذاء الإنسان والحيوان.

4- المصدر الأساسي للمعادن والصخور.

تكمن أهمية الأرض كونها الوسط الذي نعيش فيه، ونستمد منه جميع مقومات حياتنا من أجل البقاء والاستمرارية، فهي أهم الموارد الطبيعية للإنسان، ويمكننا وصف وظائف الأرض بالنواحي التالية: (FAO, 1995)

1- الأرض هي الأساس للعديد من النظم التي تدعم الحياة من خلال إنتاج الغذاء، الأعلاف، الألياف والطاقة، وكذلك الكثير من المواد التي يستخدمها الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال انتقالها عبر الهرم الغذائي.

2- توفر الأرض الأساس المادي، والحيز المعيشي لاستقرار الإنسان، وممارسته جميع أنشطته الاجتماعية والحياتية.

3- الأرض هي الوسط الذي يخزن، ويحفظ الدلائل المختلفة على الحضارات البشرية القديمة، كما أنها مصدر المعلومات الأساسي عن العوامل المناخية التي سادت العصور القديمة، و النشاطات المختلفة التي تمت خلال تلك الفترات.

4- الأرض هي أساس التنوع الحيوي، عن طريق توفير الموطن، واحتياطي الجينات للنباتات والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة التي تعيش فوق أو أسفل السطح.

5- تعتبر الأرض المنبع، والمصب للغازات الموجودة في الطبيعة، وتساهم في دور حيوي في اتزان الطاقة التي تأتي من الشمس.

6- تساهم الأرض، وتنظم الدورة الهيدرولوجية في الطبيعة من خلال تخزين، أو تدفق مصادر المياه الجوفية والسطحية، كما تؤثر في نوعيتها.

7- تعتبر الأرض مخزناً للمواد الأولية، والمعادن لاستخدامات الإنسان المختلفة.

8- للأرض وظيفة أساسية في السيطرة على الملوثات والمركبات الخطرة من خلال تجديدها، فلترتها، وتحويلها إلى صور أخرى.

9- توفر الأرض الحيز لانتقال الكائنات الحية، وكذلك الطاقة بين الأقاليم المختلفة لأنظمة البيئة الطبيعية.

3.1.2 خصائص الأرض:

إن الأرض كمورد تتمتع بخصائص عديدة تميزها عن غيرها من الموارد أو عناصر الإنتاج وأيضا لهذه الخصائص أهمية اقتصادية كبيرة في كيفية استخدام الأرض وتحديد قيمتها وحجم ونوع النشاط الاقتصادي الذي يمارسه السكان، وأهم هذه الخصائص مايلي: (السامرائي والمشهداني،1993، ص 31)

1- الأرض مورد لم يبذل الإنسان جهداً في إنتاجها وتكوينها فهي هبة من الله سبحانه وتعالى للإنسان وهذا يعني عدم وجود تكاليف إنتاج خاصة بالأرض لذلك فانه من الصعب تحديد قيمة للأرض بشكل دقيق أو صحيح.

2- الأرض مورد غير متجانس حيث تختلف خصائصها من منطقة لأخرى وبالتالي يصعب في كثير من الأحيان حصر نوعها.

3- الأرض مورد ثابت لا يمكن نقله من مكان إلى آخر في حين يمكن نقل الكثير من الموارد وعناصر الإنتاج من مكان لآخر.

4- الأرض عنصر إنتاج ومورد دائم لا ينفذ في حين أن الكثير من الموارد وعناصر الإنتاج معرضة للفناء أو الاستهلاك والنفاذ.

5- الأرض كمورد ذات مساحة ثابتة ومحددة سواء أكان ذلك على مستوى الكرة الأرضية أو على مستوى الدول، في حين أن الموارد وعناصر الإنتاج الأخرى تزيد وتنقص.

6- الأرض مورد محدود يتوسع فيه استخدام على حساب الاستخدامات الأخرى.

7- الأرض تمتاز بأنها غير متماثلة ومتشابهة من حيث خصائصها الطبيعية والاقتصادية في المناطق المختلفة.

8- الأرض مورد لا يوجد له سوق ويتحكم في قيمتها عنصران أساسيان هما:

(1) الخصوبة وهذا يعتبر محصلة عوامل طبيعية مختلفة كالمناخ والتركيبة الصخرية.....الخ.

(2) الموقع وهذا العنصر يمكن أن يكون أهم من عنصر الخصوبة في كثير من الأحيان خصوصا عندما تكون الأرض سهلة الوصول او تقع في موضع قريب من طرق المواصلات ومراكز التسوق.

2.2 مفهوم تخطيط استخدام الأرض

إن الأرض مورد محدود يزداد الطلب عليها يوما بعد يوم وذلك لتعاظم احتياجات الإنسان، لذلك لا بد من تنظيم وضبط استخدامات الأرض من اجل توفير حاجات الناس وتقليل مشاكلهم، وهذا يمكن أن يحدث عن طريق تخطيط استخدام الأرض.

تعرّف منظمة الفاو (FAO) تخطيط استخدام الأرض على أنه تقييم منهجي منظم للأرض واستخداماتها القائمة وكذلك للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بطريقة تساعد وتشجع مستخدمي الأرض على اختيار أنماط استخدام مستدامة تمكن من زيادة الإنتاج وتلبية حاجات السكان وفي نفس الوقت تحافظ على البيئة. (FAO, 1983)

ومن هنا يمكننا القول أن تخطيط استخدامات الأراضي هو مجموعة الإجراءات العملية التي تهدف إلى إيجاد أفضل استخدام ممكن للأرض بشكل يحقق أعلى كفاءة ممكنة لهذا الاستخدام، ويحافظ كذلك على المصادر الطبيعية للأجيال القادمة.

إن التخطيط في هذا المفهوم يشمل دراسة جميع البدائل الممكنة لاستخدام الأرض، ودراسة المنفعة والضرر الذي يعود من أي استخدام، وذلك لكي نختار الاستخدام الأمثل للأرض، والذي يعمل على تقليل الضرر ما أمكن.

إن تخطيط استخدام الأرض الحضري هو جزء من التخطيط الشامل يعمل على وضع تصور مستقبلي واضح للتنمية المستقبلية بجوانبها العمرانية والإدارية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والخدمية والبيئية، وان هذا التصور عادة يتم توثيقه في خطة شاملة تعرف باسم (Master plan) وتشتمل هذه الخطة على أهداف التخطيط وسياسته ومستوياته وأدواته ومعدلات النمو المطلوب تحقيقها، (غنيم، 2001)

3.2 أهداف تخطيط استخدام الأرض:

تتمثل الأهداف الأساسية لتخطيط استخدام الأرض فيما يلي: (غنيم،2001، ص 65)

1- تقدير الحاجات الحاضرة والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الأرض على توفير هذه الحاجات وإيجاد حلول للمشاكل القائمة والمتوقعة.

2- تحديد ووضع الحلول المناسبة للاستخدامات المتنافسة سواء أكانت ناجمة عن التضارب بين المصالح الفردية والمصلحة العامة أو الناجمة بين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.

3- البحث عن حلول وخيارات مستدامة واختيار الحلول التي تشبع الحاجات القائمة وإدارة وتوجيه عملية تنمية المجتمع.

4- إحداث تغيرات مناسبة ومنع حدوث التغيرات السلبية.

5- تحقيق تخطيط أكثر تقدما ونجاحا وملائما لحاجات السكان ومشاكلهم.

6- الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

4.2 أنماط استعمالات الأراضي الحضرية والريفية

إن لتصنيف الأراضي واستخداماتها في العالم خمسة أنواع من النظم وهي على النحو التالي: (غنيم، 2001, ص 127)

1- تصنيف مسح استخدام الأراضي البريطاني.

2- تصنيف لجنة المؤتمر الجغرافي العالمي واليونسكو.

3- تصنيف استخدام الأرض الايكولوجي.

4- تصنيف هيئة المساحة الأمريكية.

5- تصنيف استخدام الأرض الموحد، والذي يعتبر من أول نظم تصنيف استخدام الأرض باستخدام التصوير الجوي وهذا النظام على النحو التالي: (العنقري، 1989, ص 28)

أ- الاستخدام الصناعي: (صناعة خفيفة، صناعة ثقيلة، نقل ومواصلات).

ب- الاستخدام السكني: (منازل مشتركة، وحدات متعددة، مساكن ريفية).

ج- الاستخدام التجاري والخدمات: (مناطق تجارية، أسواق، مجمعات، جسور).

د- الاستخدام الترفيهي: (مناطق ترفيهية، حدائق، ملاعب).

هـ- مناطق إنتاجية ومناطق مكشوفة: (زراعية، تربية مواشي، مناطق مكشوفة، تعدين، مياه ومستنقعات، مراعي، غابات، مستنقعات، استخدامات غير مستغلة، استخدامات أخرى).

في الأراضي الفلسطينية تم اقتراح تصنيفاً خاصاً لاستعمالات الأراضي من قبل الجهاز المركزي للإحصاء اعتماداً على نظام تصنيف اللجنة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي (ECE)، ويشتمل هذا التصنيف على التقسيمات التالية: (الجهاز المركزي للإحصاء، 2000, ص12)

1- الأراضي الزراعية وتشمل:

1-1: الأراضي الصالحة للزراعة.

1-2: أراضي المحاصيل الدائمة (المزروعة).

1-3: أراضي المروج والمراعي الدائمة.

1-4: الأراضي المراحة (Fallow) .

1-5: أراضي زراعية أخرى، لم تحدد في مكان آخر.

2- أراضي الغابات والأراضي الحرجية الأخرى.

3- الأراضي المبنية وما يتصل بها (باستثناء أبنية المزارع المتفرقة) وتشمل:

3-1: الأراضي السكنية.

3-2: الأراضي الصناعية.

3-3: الأراضي المستخدمة في المحاجر والحفر والمناجم وما يتصل بها من مرافق.

3-4: الأراضي التجارية.

3-5: الأراضي المستخدمة في الخدمات العامة (باستثناء مرافق النقل والاتصال والمرافق التقنية).

3-6: الأراضي المستخدمة في أغراض مخططة.

3-7: الأراضي المستخدمة في النقل والمواصلات.

3-8: الأراضي المستخدمة في المرافق التقنية.

3-9: الأراضي المستخدمة في الأغراض الترويحية والأراضي المكشوفة الأخرى.

4- الأراضي المكشوفة الرطبة.

5- الأراضي المكشوفة الجافة ذات الغطاء النباتي الخاص.

6- الأراضي المكشوفة التي لا يوجد بها غطاء نباتي، أو التي يوجد بها غطاء نباتي غير ذي أهمية.

7- المياه وتشمل:

7-1: المياه الداخلية.

7-2: مياه المد.

8- الأراضي المحتلة وتشمل:

8-1: الأراضي المصادرة.

8-2: الأراضي الزراعية المستغلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

8-3: الأراضي المستغلة للمواقع العسكرية الإسرائيلية.

8-4: الأراضي المصادرة لأغراض المحميات الطبيعية.

8-5 الأراضي المصادرة لأغراض جدار الفصل العنصري.

5.2 تجارب دول عربية في مجال الزراعة الحضرية

لا شك أن الزراعة داخل المدن لها أهمية من عدة جوانب اقتصادية وبيئية وكذلك جمالية للمدينة وهذه المناطق بدأت تحظى بالاهتمام من قبل المخططين والاقتصاديين ومتخذي القرار ففي ما يلي لمحة من تجارب بعض الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما يخص الزراعة داخل المدن والتي هي (الزراعة الحضرية)

1.5.2 تجربة الجزائر

ن الزراعة الحضرية في الجزائر تحاط بقليل من الانتباه. مدينة سطيف التي جرت فيها الدراسة من أكثر المدن الجزائرية كثافة وعدد سكان، وهذا ساهم في تسارع النمو الحضري والتحضر العشوائي وغير المدروس، هذا بالإضافة إلى ملاحظة نمو سكاني ونشاطات اقتصادية غير زراعية في قرى لا تزال زراعية، وكذلك تمارس ضغوط عقارية على المساحات المزروعة بشكل خاص وعلى المساحات الخضراء الغابية ولكن بدرجة أقل، ويستعمل من أراضي مدينة سطيف حوالي 72% من مساحتها العامة والتي تبلغ (12730)هكتار للزراعة. (نصر وباديا، 2005)

لقد تمت دراسة الوضع الزراعي لهذه المدينة من حيث المساحة، والحيازات الزراعية، والإنتاج، هذا بالإضافة إلى وظائف الزراعة التي من أهمها تزويد المدينة بالمنتوجات الطازجة، وتخلص المدينة أيضاً من نواتج معالجة المياه العادمة التي تلقى اهتماما لدى المستخدمين الزراعيين فهذه المنتوجات تستخدم وتعطى مجانا لمزارعي الحقول ومنتجي التبغ الذين يرون فيها أداة للمحافظة على خصوبة أراضيهم. ويتم إجراء عدة دراسات من قبل محطة التكرير بالتعاون مع منشأة التقييم والتنظيم الريفي لتطوير استخدام هذه النفايات في مجالات الغابات والزراعة التزيينية والإنتاج الزراعي. يتم استخدام المياه المنقاة في بعض الزراعات الحقلية في محطة التكرير ودراسة استعمالها في البطاطا وأشجار الفاكهة والزراعات العلفية. هذا بالإضافة

إلى أن المزارعين يستخدمون النفايات الناتجة عن التربية الحيوانية حيث أنه يتم الاستفادة من نفايات ذبح الدواجن وتحويلها إلى أعلاف عن طريق المصانع هذا بالإضافة إلى استخدام الخبز اليابس كتغذية حيوانية حيث يتم جمعة من الأسر ومراقبة نوعيته.

لقد ركزت الدراسة على وظيفة التحضر الترفيهية والجمالية للمدينة وخلصت الدراسة بالمعوقات التي تواجه تطور الزراعة الحضرية علما بأنها تلقى اهتماماً لذا لا بد من إصلاح عملية التحضر الحدية التي تفسد في الواقع التنظيم الزراعي للمساحة لمصلحة البناء الحضري وانه لابد من القيام بالمخططات طويلة الأمد لحماية هذه المساحات الزراعية. (نصروباديا, 2005)

كما وتواجه الأراضي الزراعية في المدينة مشكلة التحول إلى الاستخدامات الأخرى وخاصة للصناعة. أوصت الدراسة بضرورة عمل مشروع شامل للأراضي وتحديد دور الأراضي الزراعية داخل النظام الحضري في سطيف كما بدا الأمر مع إعادة تدوير النفايات وان يكون هناك استراتيجية واضحة للتطور يفسرها مشروع اخضر اعد بناء لإمكانيات التربة والميزات الزراعية البيئية من جهة ومن جهة أخرى يجب أن يفسر الوظائف الأخرى للزراعة ويعطيها قيمة اجتماعية واضحة ولا سيما مساهمتها في البيئة ونوعية الحياة في المدينة. (نصر وباديا، 2005)

2.5.2 تجربة لبنان

تعتبر الزراعة الحضرية والقريبة من المدينة في هذه الدراسة بمثابة نشاط اقتصادي داخل المدينة سواء كانت مدينة كبيرة أو صغيرة يمارس داخل أراضيها (زراعة حضرية) أو على هوامشها زراعة داخل المدينة.

من الملاحظ أن الزراعة الحضرية داخل المدينة تطغى على المشهد الزراعي على طول الشاطئ اللبناني، حيث أدى التوسع الحضري السريع وغير المنظم وغير المراقب إلى ظهور

تنظيم فسيفسائي للمنطقة أي مزيج من المناطق السكانية والأراضي الزراعية ومناطق النشاط الاقتصادي. (نصر وباديا، 2005)

تم من خلال هذه الدراسة (تحليل بيئي للزراعة الحضرية والقريبة من المدينة على طول الشاطئ اللبناني) دراسة المؤشرات البيئية وتحليل التربة والتنوع الحيوي النباتي.كما وتم دراسة اثر الزراعة على التربة من الحموضة والأملاح والمواد العضوية الموجودة بالتربة.كما وتم إجراء تصنيفاً للتربة من خلال دراسة وتحليل أنواع التربة وتصنيفها الصالحة والأصلح والمتوسطة للزراعة وكذلك الأراضي التي تناسب الاستعمالات الأخرى لأنها لا تناسب الزراعة. (نصر وباديا، 2005)

خلصت الدراسة إلى أن الزراعة الحضرية داخل المدينة في لبنان لها مكانتها الخاصة في النظام البيئي الساحلي فضلا عن خدمات بيئية مهمة تؤمنها كاحتباس الكربون وحماية التنوع الحيوي, وبالتالي فان اختفاء هذه الزراعة نتيجة التحضر المتزايد سيضع حدا لتلك المساهمة المفيدة. إلا أن طريقة ممارسة الزراعة الحضرية اليوم في لبنان تؤدي إلى مخاطر عدة نتيجة الاستعمال المفرط للمدخلات الزراعية الكيميائية، ويمكن تحسين هذا الوضع من خلال اعتماد تقنيات الزراعة العضوية وضمن هذه الشروط الضرورية تصبح الزراعة الحضرية نظاما مستداما لاستخدام التربة. (نصر وباديا، 2005)

3.5.2 تجربة جمهورية مصر العربية.

إن القاهرة مدينة نموذجية تضم حوالي (18) مليون نسمة موزعين على ثلاث محافظات هي القاهرة والجيزه وقليوبيه. لقد قام الاحتلال البريطاني بدمج الاقتصاد والزراعة المصرية بقوة في الاقتصاد العالمي خاصة عن طريق تصدير القطن إلى إنجلترا. وقد بدا البناء غير القانوني على الأراضي الزراعية بعد عام 1974م، مما دفع الحكومة إلى بناء المدن التابعة أو المدن الجديدة في الصحراء وهذا الإجراء لم يحمِ أراضي دلتا النيل الخصبة من البناء المخالف للقانون. حيث إن هذه الدراسة سلطت الضوء على وضع الزراعة داخل مدينة القاهرة من حيث الإنتاج النباتي والحيواني حيث أن هناك في القاهرة حقول صغيرة متفرقة غالبا ما تكون قريبة

من قنوات المياه وتتراوح مساحتها ما بين اقل من فدان وبضع عشرات من الفدادين, وغالبا ما يتم زراعة البرسيم لما يتميز به بعدم حاجته إلى خدمة شاقة وكونه يباع بأسعار عالية, وهذه الزراعة أيضا زراعة آنية تسمح للمالكين بانتظار رخصة للبناء على قطعة الأرض أو بيعها وبالتالي تشكل المضاربة العقارية عائقا كبيرا أمام الاستخدام الزراعي,هذا بالإضافة إلى تربية الحيوانات والدواجن التي تتم داخل المدينة حيث يربي 16% من الأسر حيوانات وهذا يتم في مساحات ضيقة على سطح البناء او بالقرب منه. (نصر وباديا، 2005)

كما وأن هذه الدراسة لم تتطرق إلى ممارسي الزراعة الحضرية فحسب، بل وأوضاعهم الاقتصادية حيث أن غالبيتهم من الفقراء والذين يعيشون ويربون المواشي في المناطق الطرفية الهامشية في المدينة. وركزت الدراسة على منطقة المطرية (حي من أحياء القاهرة) حيث أن هذه المنطقة كانت قرية وتحولت إلى منطقة سكنية للأغنياء، وقد اختفت الممارسات الزراعية فيها، حيث أن الفقراء غالبا هم من يمارسون الزراعة وأنه عندما يتم التخلص من هذه المظاهر فإن المنطقة ستتحول إلى مكان جميل حسب وجهة نظر المجلس المحلي. لا يوجد سياسة رسمية لتشجيع الزراعة الحضرية في القاهرة على الرغم من مساهمة الزراعة الحضرية في التغذية وهي ضمان الدخل للأسر الفقيرة. (نصر وباديا، 2005)

خلصت الدراسة إلى أن الوضع الخاص لمدينة القاهرة من حيث كثافة السكان العالية وأهمية إنتاج صورة عصرية عن العاصمة يشكل حجر عثرة في وجه تنمية الزراعة الحضرية في القاهرة. (نصر وباديا، 2005)

ويمكن الاستفادة من التجارب السابقة على النحو التالي:

1. إجراء دراسات شاملة للمدن وتحديد أهمية ودور الزراعة للمدن كما في سطيف الجزائر.

2. تشجيع المزارعين على زراعة أراضيهم التي داخل المدن وضواحيها وذلك من خلال تقديم منتوجات محطات التنقية والتي يعتبرها المزارعين أسمدة مهمة للمحافظة على

خصوبة أراضيهم كما في سطيف في الجزائر حيث تقوم الحكومة بإعطاء المنتوجات الناتجة عن هذه المحطات مجانا للمزارعين خاصة مزارعي الحقول والتبغ كما وتتم دراسة إمكانية إعطاءها لمزارعي الأشجار أيضا.

3. دراسة أهمية الزراعة في النظام البيئي للمدن ودراسة وتحليل التربة داخل المدن وتصنيفها من حيث صلاحيتها للزراعة وتحديد المناطق الصالحة والأصلح والمتوسطة للزراعة وكذلك الأراضي التي تناسب الاستعمالات الأخرى كما في تجربة لبنان على طول الساحل اللبناني.

4. معرفة وتحديد المناطق التي تتم فيها الزراعة ودراسة أنواع الزراعة التي يمارسها المزارعين من حيث الإنتاج النباتي والحيواني وكذلك إجراء دراسات حول المزارعين وأوضاعهم الاقتصادية كما في تجربة مصر ومدينة القاهرة حيث إن ممارسي الزراعة الحضرية هناك غالبيتهم من الفقراء ويمارسون الزراعة في المناطق الهامشية للمدن.

الفصل الثالث

الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية في فلسطين

1.3 استخدام الأراضي الزراعية في فلسطين

2.3 الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية في فلسطين

3.3 استراتيجيات الاستخدام المستدام للأراضي في فلسطين

4.3 تطور الأنظمة والقوانين الزراعية المتعلقة باستخدام الأرض

1.4.3 فترة الحكم العثماني

2.4.3 فترة الانتداب البريطاني

3.4.3 فترة الحكم الاردني

4.4.3 فترة الاحتلال الاسرائيلي

5.3 القوانين الزراعية الحالية

1.5.3 القانون الزراعي في عهد السلطة الفلسطينية

2.5.3 مبررات وجود قانون زراعة فلسطيني

6.3 علاقة القانون الزراعي بالتخطيط الحضري

7.3 الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية

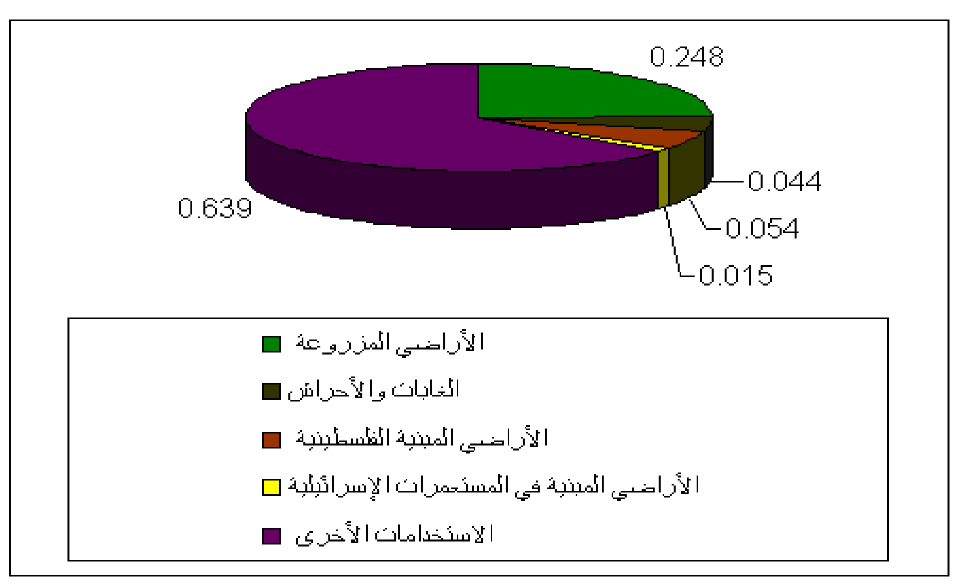
الفصل الثالث

الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية في فلسطين

1.3 استخدام الأراضي الزراعية في فلسطين

بناء على تقسيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى خمسة أقسام (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000) هي: الأراضي المزروعة، الغابات والأحراش، الأراضي المبنية الفلسطينية والمبنية في المستعمرات الإسرائيلية، والأراضي المستخدمة في استخدامات أخرى.

شكل رقم (3–2): التوزيع النسبي للأراضي الفلسطينية حسب الاستعمال، 1995 – 1999



المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء, إحصاءات استعمالات الأراضي الفلسطينية, 2000

يوضح الشكل رقم 1 التوزيع النسبي للأراضي الفلسطينية حسب الاستعمال للفترة من عام 1995 وحتى عام 1999، حيث يتضح أن الأراضي المزروعة تغطي 24.8 %

من المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية، وأن 4.4 % من مساحة الأراضي الفلسطينية هي عبارة عن غابات وأحراش، بينما تشكل الأراضي المبنية الفلسطينية 5.4 %، وتشكل الأراضي المبنية في المستعمرات الإسرائيلية 1.5 % من المساحة الكلية للأراضي الفلسطينية، أما

الأراضي المستعملة في الاستخدامات الأخرى بما في ذلك الأراضي البور، والمراعي والمروج الخضراء، والأراضي الزراعية المراحة، فتشكل 63.9 %.

إن الركيزة الأساسية للزراعة هي الأرض، حيث أن الأراضي الفلسطينية تقع في قلب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويوضح الجدول التالي كيف تستخدم الأراضي في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزه تحت الظروف السياسة والاقتصادية. إن مساحة الأرض التي يزرعها الفلسطينيون تقدر بنحو 1786.690 كم مربع من إجمالي 6125.560 كم مربع. (وزارة الزراعة، 2001، ص 44)

تبلغ مساحة الضفة الغربية حوالي (5.5) ألف كيلومتر مربع منها (3.5 %) يقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة (المنطقة A) وتحت السيطرة الفلسطينية من الناحية المدنية (المنطقة B) حوالي (27 %). وما تبقى من مساحة (69.5%) فهو تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (المنطقة C). كما تبلغ مساحة قطاع غزه حوالي (360) كيلومتر مربع. (وزارة الزراعة، 2001)

جدول رقم (3–1): استخدام الأراضي في الضفة الغربية وغزه.

الرقم	استخدام الأرض	الضفة الغربية (دونم)	قطاع غزة (دونم)	الإجمالي (دونم)	النسبة المئوية لكل استخدام
1	المناطق المبنية	358.93	46.94	405.87	%6.96
2	المستوطنات اليهودية	108.46	9.05	117.51	%2.02
3	المناطق العسكرية المغلقة	1216.24	16.55	1232.79	%21.15
4	الزراعة البعلية	1520.00	65.96	1585.96	%27.21
5	الزراعة المروية	94.73	106.00	200.73	%3.44
6	المراعي(الضفة وغزة معا)	2020.00		2020.00	%34.66
7	الغابات (ضفة وغزة)	232.00		232.00	%3.98
8	المحميات الطبيعية	33.70		33.70	%0.55
9	الإجمالي	5584.06	244.50	6125.56	%100

المصدر : وزارة الزراعة الفلسطينية, استراتيجية الزراعة المستدامة, 2001, ص 44

لكن بعد الانسحاب أحادي الجانب للقوات الإسرائيلية عام 2005 أصبح قطاع غزة بشكل كامل يخضع للسيطرة الفلسطينية.

وصل عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيهم القاطنون في القدس الشرقية ما يقارب إلى 1.9 مليون نسمة وبلغ عدد سكان غزه (1,389789) نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منتصف. عام 2005. (وزارة الزراعة، 2001)

يشكل القطاع الزراعي في الضفة الغربية دوراً أساسياً في الاقتصاد القومي، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المتوفرة حوالي 1670 كيلومتر مربع وهذا يمثل 30% من المساحة الكلية للضفة الغربية. و إن معدل الناتج المحلي السنوي من القطاع الزراعي حوالي 330 مليون دولار وحوالي 25% من الإنتاج الوطني الكلي و12% من القوى العاملة تعمل في القطاع الزراعي. (وزارة التخطيط، 1998، ص 8)

2.3 الاستخدام المستدام للأراضي الزراعية في فلسطين:

يعد موضوع التنمية المستدامة من المواضيع البيئية الهامة والمحيرة، فكلمة تنمية مستدامة تعني تحقيق التنمية والمستوى المعيشي الجيد بشكل لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الطعام وعماد الحياة اللازم للسكان. كما يمكن تعريف الاستخدام المستدام لأي مورد بيئي على أنه الاستخدام الأمثل الذي يحافظ على قدرة هذا المورد على التجدد أو على الأقل البقاء للأجيال القادمة. والاستخدام المستدام هو وسيلة لتحقيق التخطيط والتنمية على مستوى الدولة أو الوطن أو الإقليم وهي ضرورية للتغلب عل كل المشاكل التي تخص كافة المجالات.

وتعرف التنمية المستدامة على أنها التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك. (معهد الأبحاث التطبيقية، 2005)

إن لندرة الأرض والمياه في فلسطين انعكاسات بالغة الأهمية على أنماط الاستخدام المستدام لهذه الموارد. فمن الواضح أن الزيادة الحادة في حجم الطلب الحالي والمستقبلي على الأرض والمياه سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع كبير في قيمة تكلفة الفرصة لهما، مما يقلل بالتالي من الجدوى الاقتصادية لاستخدامها في الإغراض الزراعية، إلا إذا طرأت جملة من التحولات في سياسات استخدام الأرض والمياه لهذا الغرض.

إن للاستخدام المفرط للأرض والمياه في الزراعة انعكاسات ملموسة على الجدوى الاقتصادية لمعظم أنماط الزراعة التجارية، حيث أن تكلفة الأرض والمياه أصبحت تشكل جزءا متزايدا من التكلفة الإجمالية للمنتوج، مما يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية .

تعاني الأراضي من العديد من المشاكل التي تحد كثيرا من الطاقة الإنتاجية لها، سواء في الوقت الراهن أو المستقبل. ومن هذه المشاكل مايلي: (مركز البحوث والدراسات 2001، ص 3)

1- التفتت المستمر في مساحة الحيازات الزراعية بسبب عدم وجود قيود فعالة على تجزئتها.

2- الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية(مبيدات، مواد تعقيم، أسمده).

3- التلوث العضوي والمعدني للموارد المائية.

4- التدهور الناجم بشكل رئيسي عن تهدم الجدران الاستنادية وانجراف التربة.

ويمكننا تلخيص عوامل التنمية المستدامة كما يلي:(Muschett, 2002, p 43)

1- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.

2- الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.

3- ثبات أعداد السكان.

4- أشكال جديدة من التكنولوجيا.

5- تقليل النفايات ومنع التلوث.

6- تحديد العناصر المؤثرة على العناصر البيئية المختلفة

7- تحسين اقتصاد السوق وتشذيبه.

8- التعليم.

9- الوعي وتغيير الاتجاهات.

10- التغييرات الاجتماعية والثقافية.

إن لمفهوم التنمية المستدامة ارتباطات أربعة هي: (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2005، ص 15)

(1) ارتباط الإنسان بالأرض وبالتكوين المجتمعي وهو يشكل الأساس الذي يقوم عليه العمل التنموي.

(2) ارتباط عملية التخطيط والتنظيم بمبدأ التنمية الإنسانية، فالإنسان هو المنطلق، ومبدأ توزيع النمو والإمكانيات المتوفرة يجب أن يحترم.

(3) ارتباط التكوين المجتمعي في واقعه الحياتي وبمختلف عناصره ارتباطا مباشرا بالأجهزة المتنوعة للدراسة واتخاذ القرار وبالباحثين والمخططين.

(4) ارتباط حركة الماضي في الواقع الحالي بإمكانيات بناء المستقبل.

3.3 استراتيجيات الاستخدام المستدام للأراضي في فلسطين

فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية فقد ذهب الكثير من الباحثين إلى اعتبار أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب مع قيام الدولة الفلسطينية بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل الاحتلال، حيث أن المفهوم التنموي يجب أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية والاقتصادية.

ولكن على الرغم من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنه يوجد الكثير من العوائق والقيود التي تحد من استخدام الأرض بكفاءة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويمكن تلخيص هذه القيود بالتالي: (وزارة الزراعة، 2001، ص 47)

1- الأراضي الزراعية:

1- فقد الاستدامة والاستمرارية

2- تآكل التربة.

3- زيادة ظاهرة ملوحة التربة.

4- التصحر في بعض المناطق.

5- انخفاض حاد في التنوع البيئي.

6- تعرية الأرض.

7- زيادة التعدي على الأراضي المحدودة المتاحة للاستخدامات الحضرية.

8- نظام ضعيف لتسجيل الأراضي.

9- ضعف تنفيذ القوانين فيما يتعلق بإدارة الأراضي.

10- نقص تخطيط استخدام الأراضي.

11- تفتت ملكية الأراضي وتجزئتها بسبب الميراث.

12- التكلفة الباهظة لاستصلاح الأراضي وعدم وجود آليات ملائمة للإقراض الزراعي.

13- عدم وجود اليه لحماية المزارع الفلسطيني.

2- المراعي:

1- نقص البيانات المادية والطبيعية عن المراعي.

2-غياب القوانين التي تسمح بالتحكم في المراعي في الأراضي المشاع.

3- اعتماد ملكية أراضي المراعي والغابات على القوانين العثمانية والأردنية وهي ملكية مفككة وغير مؤكدة أو ملكية مشاع وبالتالي تؤدي إلى رعي جائر وسوء استغلال للأراضي.

4- نقص المعرفة والفهم لآليات التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية في أراضي المراعي.

3- الغابات والمحميات الطبيعية:

1- عدم التحكم في حرائق الغابات.

2- نقص البيانات والخرائط والتخطيط للتشجير.

3- تقسيم الغابات والمناطق الطبيعية لإنشاء الطرق، والمناطق المبنية والزراعة الكثيفة وما لها من آثار سيئة على أنواع النبات والحيوان.

4- زراعة أنواع الأشجار بدون وجود معرفة عن الإمكانية الطبيعية للنمو ومدى ملاءمتها للموقع.

5- نقص الإدارة للغابات والمحميات الطبيعية.

6- نقص القوانين المصممة لحماية الغابات الوطنية والمناطق الطبيعية وفي حال وجودها لا يوجد فيها ما يحمي الغابات والمحميات من التدمير.

7- الصيد الجائر للطيور خاصة في مناطق غزه.

8- التعدي على المحميات من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

وبسبب هذه المعيقات لابد من الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة عليها وزيادة رقعتها من خلال: (وزارة الزراعة، 2001، ص 49)

1. قصر استغلال الأراضي وفقا لقدرتها وملاءمتها للأنشطة المختلفة.

2. وقف تدهور الأراضي الزراعية وسوء استغلالها والاعتداءات الواقعة عليها.

3. وقف تقسيم حيازات الأراضي والملكية المشتركة للأراضي.

4. تشجيع الاستثمارات في مشروعات استصلاح الأراضي الزراعية.

5. تكثيف أنشطة الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا.

6. توفير الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة.

وقد ركزت وزارة الزراعة الفلسطينية على تحقيق الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة عليها وزيادة رقعتها من خلال: (وزارة الزراعة، 2001، ص 53)

1- تحسين توافر الأراضي الزراعية، حيث أن التوسع المستمر للمستوطنات وإنشاء الطرق الالتفافية وجدار الفصل على حساب الأراضي المملوكة للفلسطينيين وخاصة في الضفة الغربية. وعليه يصبح استصلاح الأراضي هو الخيار الوحيد المتاح للفلسطينيين وذلك لسببين الأول لزيادة مساحة الرقعة الزراعية والثاني لحماية الأراضي القائمة من تعديات المستوطنات اليهودية.

2- تعزيز إطار العمل القانوني والتنظيمي لإدارة الأراضي، حيث أن الوضع القانوني المضطرب المتعلق بملكية الأراضي حيث أن القوانين المطبقة في فلسطين هي القوانين الأردنية وبعض القوانين العثمانية، ولذلك يجب العمل على تعديل هذه القوانين لتتلاءم مع التغيرات والأوضاع والواقع الحالي لدولة فلسطين.

إن هذا الوضع القانوني يفرض مستوى من التشكك ويعتبر بمثابة مثبط لاستثمارات المزارعين في دعم إنتاجية أراضيهم. وغالبا ما تمنع هذه البيئة القانونية غير الثابتة من استخدام الأرض كضمان للقروض. والأكثر اضطرابا وصعوبة هي الأراضي التي تملكها الدولة والأراضي المشاع, ناهيك عن تفتت الملكية الناتج عن قوانين التوريث الذي يعيق اقتصاديات الحجم في إدارة الأراضي والإنتاج الزراعي.

3- تعزيز التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي، وخاصة بعد أن شهدت المدن الفلسطينية انتعاشا كبيرا في الحركة العمرانية والتوسع الحضري عقب خضوعها لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية (المنطقة أ) باستثناء القدس وأجزاء من مدينة الخليل بعد سنوات من القيود الإسرائيلية المشددة بشان إصدار تصاريح البناء، ومع ذلك فان هذا التوسع السريع غير المدروس والذي لا يراعي الاستدامة يؤدي إلى تعديات حضرية خطيرة على بعض

الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة. هذا بدورة أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي بسرعة في المناطق المجاورة للمناطق الحضرية مما شجع المزارعين على بيع أراضيهم لاستخدامها في غير أغراض الزراعة. ويتوقع أن يستمر هذا الوضع على المدى الطويل نظرا للنمو السكاني السريع والتوسع المتوقع في القطاعات غير الزراعية. لذلك يجب الحد من استغلال الأراضي عالية الجودة في الإغراض غير الزراعية وذلك من خلال استحداث تشريعات لدعم قوانين التقسيم السليم للأراضي.

ولا بد أيضا من وضع خطط شاملة لاستخدام الأراضي لضمان الاستفادة المثلى والمستدامة في هذه الأراضي. ويعد التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي هاما للغاية من اجل تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي المجاورة والقاحلة حيث ثبت عدم استدامة الزراعة المستمرة بها مما يؤدي إلى تآكل وتصحر التربة.

4- تحسين الإنتاجية والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية، وذلك نظرا للتكلفة المرتفعة لاستصلاح الأراضي والقيود المشددة المفروضة على الأراضي الزراعية المتاحة فان دعم الإنتاجية والإدارة المستدامة للأراضي الزراعية القائمة يؤدي إلى توفير بديل اقل تكلفة من اجل زيادة الإنتاج والدخل الزراعي, إن أكثر السبل فاعلية هي دعم إنتاجية الأراضي التي تعتمد على الزراعة البعلية.

4.3 تطور الأنظمة والقوانين الزراعية المتعلقة باستخدام الأرض

لقد خضعت القوانين المتعلقة بالأراضي في فلسطين لمجموعة مختلفة من الأنظمة وذلك حسب السلطة الإدارية التي أدارت شؤون الأراضي الفلسطينية على مر الزمان، والتي كانت في الغالب تخضع لأوامر عسكرية، تهدف إلى بسط سيطرة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية، فقد بدأت القوانين المنظمة لاستخدامات الأراضي بالقوانين العثمانية، تلتها أنظمة وقوانين سلطة الانتداب البريطاني، ثم القوانين الأردنية، ثمً قوانين الاحتلال الإسرائيلي، وأخيراً الأنظمة والقوانين الفلسطينية، والتي لا يتم تطبيقها على جميع الأراضي الفلسطينية بسبب مشكلة استمرار

الاحتلال لأراضي الضفة الغربية، وعدم وجود القوة الملزمة لفرض تطبيق هذه القوانين والأنظمة.

1.4.3 فترة الحكم العثماني

نصت المادة 1192 من مجلة الأحكام العدلية بشان أحكام الأراضي المملوكة على انه:" كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن إذا تعلق حق الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال، وللمالك وفقا للنص أن يتصرف فيما ملكه من الأعيان أو المنافع بكل أنواع التصرفات الجائزة شرعا كالتصرفات الناقلة للملكية مثل البيع أو القيام بالأعمال اللازمة للحصول على ثمار الشيء وثمار الشيء كالذي ينبت طبيعيا في الأرض أو التي يكون للإنسان يد في إنتاجها كالمحصولات الزراعية أو ما يغله الشيء من دخل نقدي كأجرة المنزل". (البكري وريان، 1982، ص 29)

أما بالنسبة للأراضي الأميرية فقد قسم القانون العثماني التصرفات الجائزة على الأراضي الأميرية إلى ثلاثة أنواع (مجلة الأحكام العدلية، 1999، ص 31)

1- تصرفات مطلقة للمتصرف كالزراعة (مادة 8) والانتفاع بحشائش المراعي والكلأ (مادة 10-11) ومنع الآخرين من المرور واتخاذها مزرعة(مادة 19) وإعطاء الأولوية للشريك مادة (41) والرهن (مادة 116) بيع الوفاء وفقا لتعبير قانون الأراضي.

2- تصرفات لا تتم إلا بإذن المأمور فراغ الأرض (بيعها) وهبتها (مادة 363) واستغلال تراب الأرض (مادة 12) وقسمتها (مادة 15) وغرس الأشجار (مادة 25) وقلع الأشجار التي يغرسها (مادة 29) وإنشاء الأبنية (مادة 31).

3- تصرفات محظورة وقفها والدفن فيها (مادة 33) المعادن المكتشفة فيها ملكيتها لبيت المال.

2.4.3 فترة الانتداب البريطاني

أصدرت سلطات الانتداب عدة قوانين لضبط الأراضي.. ومنها قوانين الأراضي الموات (الأراضي غير المزروعة) لسنة 1921 والذي عدل المادة 103 من قانون الأراضي العثماني ورتب عقوبة على كل شخص يفلح أو يستغل أرضا مواتا بدون موافقة الاداره. ومنها أيضا قانون الأراضي المحلولة لسنة 1921 والذي يفرض عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر أو غرامه لا تزيد على خمسين جنيها أو بالعقوبتين معا على كل من يضع يده على ارض محلوله دون علم الاداره. " والأرض المحلوله هي الأراضي الاميريه الجاري بها حق التصرف وانقطع ورثة المالك وتصبح محلولة أيضا لعدم زراعتها ثلاث سنوات". ولان الأراضي المشاعة كانت حائلا دون تمكين اليهود من شراء الأراضي بدأت سلطات الانتداب في عام 1927 بتسوية ملكية الأراضي وبلغت مساحة الأراضي التي تمت تسويتها في الفترة الواقعة بين 1928 و1948 حوالي خمسة ملايين دونم من مجموع 13 مليون دونم وهي مساحة فلسطين باستثناء قضاء بئر السبع. (البكري وريان، 1982، ص 46)

ولجأت سلطات الانتداب إلى فرض قوانين يؤدي نفاذها إلى وضع صغار الملاكين الفلسطينيين في وضع يضطرون معه إلى ترك أراضيهم أو بيعها لليهود. ومنها القوانين التي تتعلق بالاستيراد والتصدير والقوانين التي تتعلق بضرائب الحكومة فقد ألغيت الضريبة المفروضة على استيراد السمسم لضرب السمسم الداخلي الذي يزرعه العرب كما منع تصدير الحبوب والزيت وهما الثروة الزراعية الفلسطينية حتى تهبط أسعارها ويعجز الفلاح عن تسديد ديونه وضرائبه.

وبالنسبة للأراضي الموقوفة فقد أقدمت سلطات الانتداب على الاعتداء على حرمة الوقف وحلها وسمحت ببيعها لليهود وذلك بموجب مرسوم دستور فلسطين وغيره من القوانين. (البكري وريان، 1982، ص 54)

3.4.3 فترة الحكم الاردني

من أهم إنجازات الحكومة الأردنية في هذا المجال أنها أصدرت قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952 حيث أناط هذا القانون بمدير الأراضي والمساحة أو بمن يقوم مقامه إصدار أمر يسمى أمر تسويه في الجريدة الرسمية يقرر فيه البدء في عمل تسوية الأراضي والمياه في منطقة تعرف بمنطقة التسوية والمقصود بالتسوية تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق منفعة أو أي حق تملك أو أي حق متعلق بالأرض أو بالمياه بحيث يصدر فيها سندات تسجيل ولا يجوز لأية محكمة في المملكة أن تسمع أي اعتراض على صحة قيود ذلك السجل إلا في حالات معينة نص عليها القانون. وعليه فان حق التصرف في الأراضي الأميرية في مناطق التسوية يسجل باسم صاحبه وليس باسم الدولة ويترتب على هذا التسجيل حفظ حقوق المتصرف وعدم اعتبار البيع أو المبادلة أو الإفراز أو المقاسمة إلا إذا قد جرت في دائرة التسجيل.

كما أصدرت قانون التصرف في الأموال غير المنقولة رقم 49 لسنة 1953 ورتب هذا القانون للمتصرف حقوقا يمكن أن نجملها بالتالي: (البكري وريان، 1982، ص 59)

1. حصر معاملات التصرف في الأراضي الأميرية في دوائر تسجيل الأراضي
2. الحق في نقل الملكية كالفراغ القطعي.
3. الحق في القيام بالأعمال اللازمة للحصول على ثمار الشيء كالمحصولات الزراعية أو ما ينبت طبيعيا في الأرض.
4. الحق في إقامة المنشات كالدور والدكاكين والمصانع.
5. الحق في الحصول على ما تغله من دخل كتأجيرها.

4.4.3 فترة الاحتلال الاسرائيلي

إن جوهر الحكومة الصهيونية يرتكز على اكتساب الأراضي الفلسطينية بالاستيلاء والاستعمار وتركيز الوجود اليهودي فيها، وعلى امتداد السنوات سعت الحكومة الصهيونية إلى اكتساب وحيازة اكبر قدر ممكن من الأراضي وذلك على مختلف الأصعدة وبكافة الوسائل المشروعة أو غير المشروعة ومن الوسائل التي اعتمدتها إسرائيل في الاستيلاء على الأراضي ما يلي: (البكري وريان، 1982، ص85-96)

1. الزعم بان الأراضي غير المسجلة والأراضي المسجلة في دوائر التسجيل تعتبر حكومية إذا كانت من النوع الميري أي أن الأراضي الأميرية هي أراضي حكومية.
2. الزعم بان الأراضي الموات (غير المزروعة) هي أراض حكومية.
3. الزعم بان أراضي منطقة معينة هي أراض حكومية حتى يثبت العكس.
4. أراضي الغائبين ومنح الحكومة الإسرائيلية بان تضع يديها على جميع أراضي وعقارات وممتلكات الفلسطينيين أو غيرهم من العرب الذين غادروا فلسطين قبل 1967/6/7.
5. أراضي المراعي حيث حظرت استخدام أراضي معينه بالخط الأزرق في مختلف المدن وحظرت حفر آبار ارتوازية أو إنشاء سدود أو برك.
6. أراضي الحدائق العمومية أنيط الإشراف عليها وإدارتها في الضفة الغربية إلى سلطة الحدائق الوطنية.
7. أراضي المناطق الطبيعية وقد أناط قائد قوات الاحتلال في الضفة الغربية بهيئة مدنية إسرائيلية كسلطة تتولى الإشراف ومراقبة وصيانة المناطق الطبيعية.

8. المناطق الاثريه فبموجب الأمر العسكري 119 الصادر بتاريخ 1967/9/16 أسندت الصلاحيات التي كانت تقوم بها حكومة المملكة الأردنية ورئيس الوزراء ووزير العدل وصلاحيات المجلس الاستشاري في قانون الآثار القديمة المؤقت رقم 51 لسنة 1966الى مسؤول يعينه قائد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

9. الأراضي المصادرة وأوامر المصادرة تتعلق باستعمال الأرض وليس برتبتها.

10. الأراضي التي فيها أماكن مقدسة فقد أصدر قائد قوات الاحتلال أمرا تحت رقم 66 بتاريخ 1967/8/10 بشان صيانة حرمة الأماكن المقدسة ورتب عقوبة حبس لكل من ينتهك حرمة مكان مقدس.

كما يجدر بالذكر أن سلطات الاحتلال قامت من خلال الأمر العسكري رقم 391 لسنة 1960 بتعطيل التسوية المعلنة للأراضي والمياه -والتي قامت بها الحكومة الأردنية- في عدة مناطق في الضفة الغربية عشية الاحتلال كالمناطق المحيطة بالقدس وبعض قرى رام الله وغيرها. (البكري وريان، 1982، ص 103)

ومما لا يجب إغفاله تسهيل انتقال ملكية الأراضي إلى المؤسسات اليهودية عن طريق التزوير والاحتيال. وقد أصدرت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من الأوامر العسكرية لتحد من أعمال البناء إما بالحظر الكلي أو الجزئي فقد أناط الأمر العسكري 18 بتاريخ 1971 بالقيادة العسكرية صلاحية تعديل أو إلغاء الرخص المعطاة من قبل المجالس البلدية وكذلك للقيادة العسكرية أن تعفي أي شخص من واجب الحصول على الرخصة مما يستتبع إقامة الأبنية والمنشآت والمستوطنات اليهودية في الأراضي المصادرة أو المغلقة. كما منعت البناء على الفلسطينيين في الأراضي المصادرة من قبل الفلسطينيين وبإزالة أي بناء أقيم فيها وإزالة البناء المقام مكان بناء تم هدمه. (البكري وريان، 1982، ص104)

5.3 القوانين الزراعية الحالية

1.5.3 القانون الزراعي في عهد السلطة الفلسطينية:

لم تغفل السلطة الوطنية الفلسطينية عن الأنظمة والقوانين المعمول بها في فلسطين ولا سيما القانون الزراعي حيث كانت القوانين ونظرا لتعدد السلطات أو الحكومات التي سيطرت على فلسطين في السنوات التسعين الماضية تخدم دائما مصلحة الحكومة المحتلة أولا وليس لمصلحة الشعب أي أهمية أو اعتبار أثناء إعداد أو سن هذه القوانين وبالتأكيد لم تؤخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية ولم يتم استغلال الموارد بشكل يراعي أي جانب من جوانب الاستدامة وخاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية والقوانين والأنظمة التي تحافظ على هذه الأراضي من التدهور أو توسع الاستخدامات الحضرية الأخرى على حساب الأراضي الزراعية

لقد تنبهت السلطة الفلسطينية لضرورة إيجاد وسيلة لحماية الأراضي الزراعية للمحافظة على هذا المورد المحدود للشعب الفلسطيني فقامت بدراسة القوانين الخاصة بالقطاع الزراعي وأصدرت قانون الزراعة الفلسطيني سنة (2003 م) واقره المجلس التشريعي الفلسطيني, انظر الملحق رقم (1) (القانون الزراعي، وزارة الزراعة، 2006).

2.5.3 مبررات وجود قانون زراعة فلسطيني

من أهم مبررات وجود قانون فلسطيني للزراعة مايلي: (وزارة الزراعة،2001)

1- تنمية وضمان استغلال الموارد الزراعية بشكل مستدام.

2- تطوير النظم والأنماط الزراعية السائدة وتطوير وحماية المراعي والغابات وإعادة تأهيلها.

3- مقاومة التصحر.

4- تنمية وتطوير الريف الفلسطيني من خلال تحقيق التنمية الريفية الكاملة.

5- إيجاد خارطة لاستعمالات الأراضي.

6.3 علاقة القانون الزراعي بالتخطيط الحضري

لقد اشتمل القانون الزراعي على مجموعة من المواد والأنظمة التي ترتبط بصورة وثيقة بعمليات التخطيط، وكيفية إدارة الأراضي الزراعية والأراضي الزراعية المساندة (الأراضي الزراعية التي تقع ضمن المخططات الهيكلية للمدن والقرى)، بحيث حدد كيفية البناء في هذه الأراضي، كما حدد القانون الزراعي دور وزارة الزراعة في تقييم وتحديد استخدامات الأراضي، وبدراسة القانون الزراعي يلاحظ الارتباط بين القانون والتخطيط الحضري من خلال:

1- تعرض قانون الزراعة في فصله الثاني إلى موضوع حماية الطبيعة والأراضي الزراعية وحفظ التربة حيث استثنى من تطبيق هذا الفصل مايلي: (وزارة الزراعة، 2003)

- الأراضي الواقعة ضمن المخططات الهيكلية للمدن والقرى والمخصصة للبناء.
- الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية.
- الأراضي المخصصة لإقامة مشاريع حكومية.

2- حظر القانون تجريف الأراضي الزراعية والبور أو نقل التربة منها ما لم يكن الهدف منه تحسينها زراعيا.

3- نظم عملية البناء في الأراضي الزراعية كما في الحالات التالية:

- الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها (5000) متر مربع، يجوز لصاحبها إقامة بناء وحيد بقصد خدمة الإنتاج الزراعي على مساحة لا تزيد عن (180) متر مربع ومن طابقين فقط.

- الأراضي الزراعية التي تزيد مساحتها عن (5000) متر مربع، يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد لكل (5000) متر مربع فيها بقصد خدمة الإنتاج الزراعي على مساحة لا تزيد عن (180) متر مربع ومن طابقين فقط.

- الأراضي الزراعية المساندة والتي تبلغ مساحتها (2500) متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد عليها بقصد خدمة الإنتاج الزراعي على مساحة لا تزيد عن (180) متر مربع ومن طابقين فقط.

- الأراضي الزراعية المساندة التي تزيد مساحتها عن (2500) متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد عليها بقصد خدمة الإنتاج الزراعي وعلى مساحة لا تزيد عن (180) متر مربع ومن طابقين فقط.

- الأراضي الزراعية والبور التي تقيم عليها الدولة المستودعات ذات المنفعة العامة أو تخدم الإنتاج الزراعي والحيواني.

وفي جميع الحالات السابقة يشترط الحصول على رخصة للبناء من الجهات المختصة.

4- تعرض القانون الزراعي إلى موضوع تفتت الملكية بكافة صوره وأشكاله وقال انه في جميع الأحوال لا يجوز اتخاذ أية إجراءات بشأن تقسيم الأراضي الزراعية هيكليا في المناطق الإقليمية لمساحات تقل عن خمسة دونمات بغض النظر عمن تؤول إلية ملكية هذه الأراضي.

5- حدد القانون نوع استعمالات الأراضي فمثلا تعرض إلى أراضي المراعي بأنها جميع أراضي الدولة المسجلة وأية أراضي أخرى تملكها الدولة ويقل المعدل السنوي لسقوط الأمطار بها عن (200) ملم إلا الحالات التالية:

- الأراضي الزراعية التي تروى ريا مستديما.

- الأراضي المخصصة للمنافع العامة ومناطق الهيئات المحلية.

- مناطق المشاريع الزراعية والسكنية الثابتة.
- الأراضي المستعملة لاستخدامات الدولة ومؤسساتها.
- أراضي المحميات الطبيعية والحراج.

7.3 الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية

تشكل محافظات الضفة الغربية مساحة الأراضي الرئيسية لفلسطين وتشكل الزراعة في محافظات الضفة الغربية قطاعا حيويا ودورا مهما في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول المحيطة.

قامت وزارة التخطيط الفلسطينية بتحديد الأراضي القابلة للزراعة (ملاءمة الأراضي للأغراض الزراعية) بناءً على المعايير التالية (نوع التربة، عمق التربة، قوام التربة، نسبة رشح سطح التربة للماء، الطبوغرافية الارتفاع عن سطح البحر، هطول الأمطار، التبخر، توفر المياه) حيث تم تصنيف الأراضي القابلة للزراعة من خلال عمل خارطة للتربة حيث تم استخدام الخارطة الإسرائيلية كأساس لتحديد الأصناف العامة للتربة, في حين أن وصف كل صنف منها من حيث خصائصه الكيميائية والفيزيائية كان مصدره مختبرات التربة في الخليل ونابلس، كما تم الحصول على البيانات الأخرى من خلال مسح ميداني ومن الدراسات المنشورة في هذا المجال. كما وتمت دراسة الخرائط المطرية وخرائط التبخر والخرائط الحرارية وخرائط مصادر المياه وخرائط الارتفاع الكنتورية هذا بالإضافة إلى المناطق المزروعة. (وزارة التخطيط، 1998)

وتم تحديد المناطق الزراعية القيمة التي تعرف بأنها المناطق التي تجمع بين ملاءمة أراضيها للأغراض الزراعية ووضعها الزراعي الراهن (الأراضي التي تتصف بملاءمة عالية للأغراض الزراعية وفي نفس الوقت الذي تجري فيه فلاحتها حاليا.

وقسمت الأراضي إلى أربع فئات ملاءمة الأراضي للزراعة هي: (وزارة التخطيط، 1998، ص31) (خارطة رقم 3-1)

1- فئة الأراضي(4) تضم الأراضي ذات الملاءمة العالية للزراعة

2- فئة الأراضي(3) تضم الأراضي متوسطة الملاءمة

3- فئة الأراضي(2) تضم الأراضي التي تتراوح ملاءمتها بين متوسطة ومتدنية

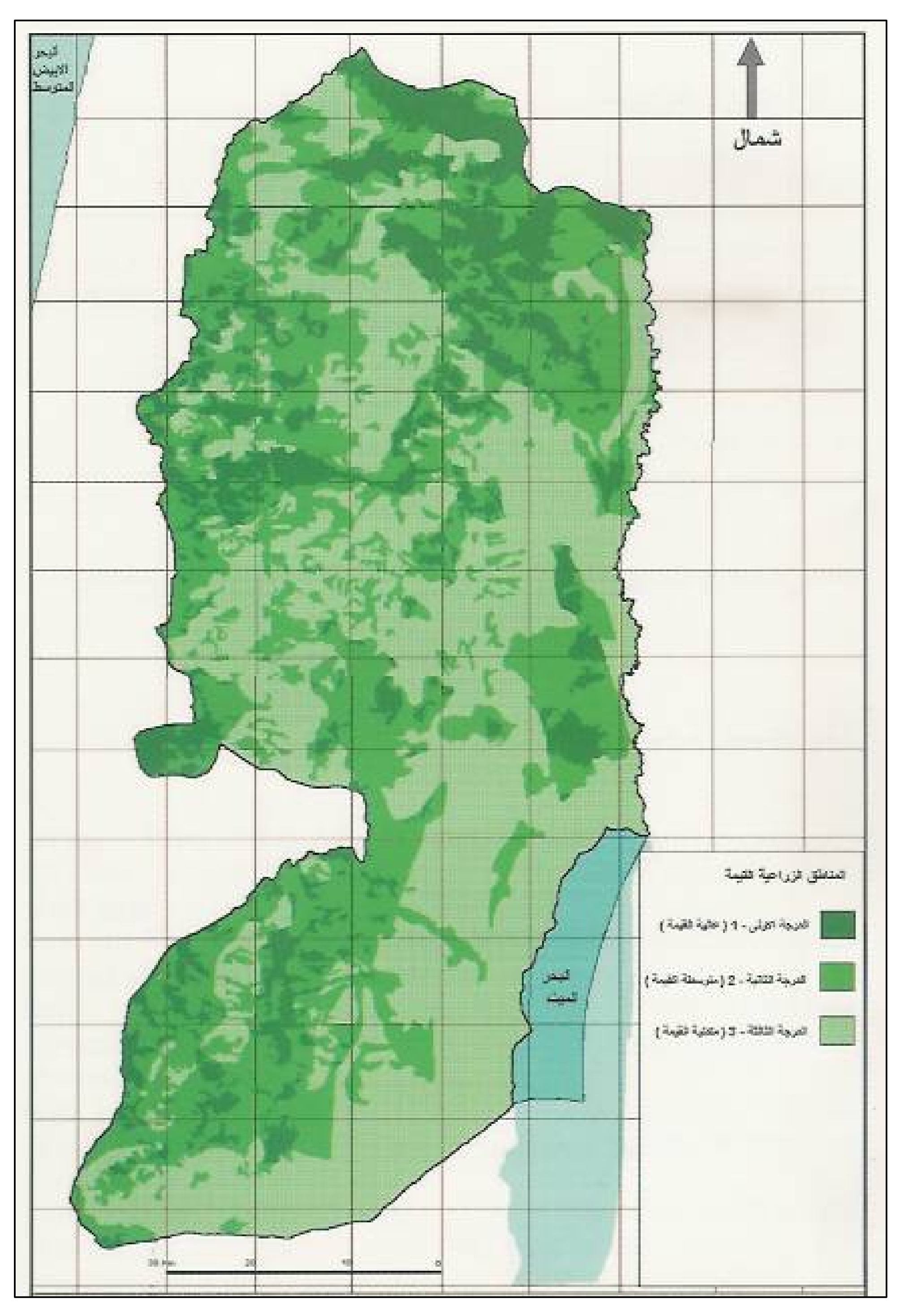
4- فئة الأراضي(1) تضم الأراضي ذات الملاءمة المتدنية للزراعة

وكذلك قسمت فئات الأراضي المفتلحة (المزروعة) إلى مجموعتين هما: (وزارة التخطيط، 1998، ص32)

1- مجموعة الأراضي المفتلحة في الوقت الراهن

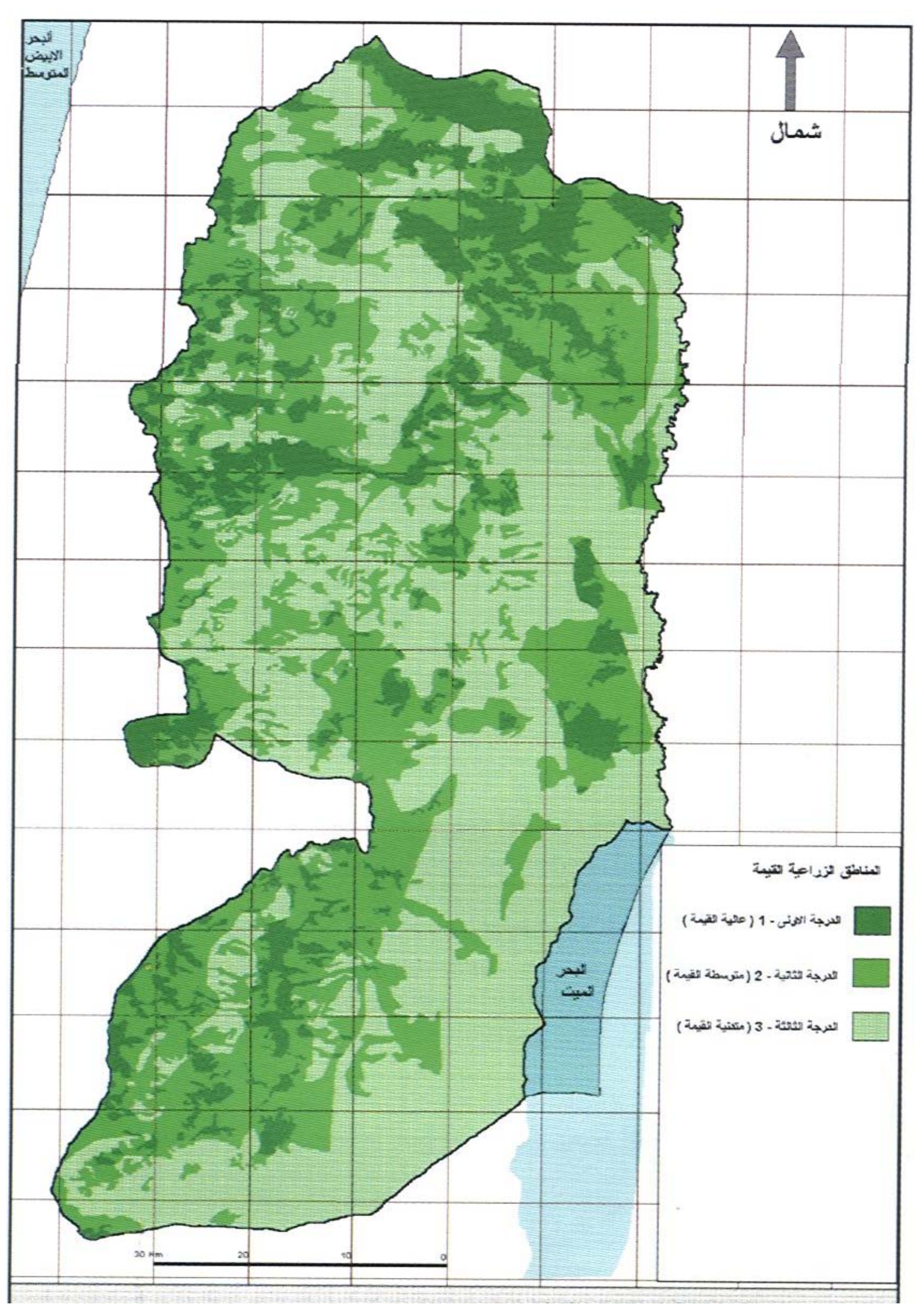
2- مجموعة الاراضي غير المفتلحة

خارطة رقم (3-1): المناطق الزراعية القيمة



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998

خارطة رقم (3-2): خارطة الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998

وخلصت الدراسة بإعداد تصنيف للمناطق الزراعية الى ثلاث درجات قيمة للاستعمال الزراعي, أراضٍ قيمة ومتوسطة ومتدنية القيمة الزراعية انظر خارطة رقم (3−2) المناطق الزراعية القيمة في الضفة الغربية. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد خطط مفصلة لكل محافظة تشمل جميع المناطق الزراعية على أن يكون التخطيط لهذا إما على مستوى المحافظة أو على المستوى المحلي وكذلك أوصت بتطبيق المعايير المتعلقة بالجانب الاقتصادي والربط بين احتياجات السكان والإنتاجية المحتملة من خلال الطرق الزراعية الراهنة مقابل الإنتاجية المحتملة من خلال الأساليب الزراعية. (وزارة التخطيط، 1998)

الفصل الرابع

لمحة عامة عن مدينة طولكرم

1.4 لمحة عامة عن مدينة طولكرم

1.1.4 الموقع الجغرافي

2.1.4 الخصائص السكانية

3.1.4 الخصائص الاقتصادية

4.1.4 الخصائص العمرانية

2.4 تطور استخدامات الأراضي في مدينة طولكرم

1.2.4 استعمالات الأراضي فترة الحكم العثماني

2.2.4 استعمالات الأراضي فترة الانتداب البريطاني

3.2.4 استعمالات الأراضي فترة الحكم الأردني

4.2.4 استعمالات الأراضي فترة الاحتلال الإسرائيلي

5.2.4 استعمالات الأراضي فترة السلطة الفلسطينية

الفصل الرابع

استخدامات الأراضي في طولكرم

حتى يتم وضع ألاستراتيجيه لحماية الأراضي الزراعية في طولكرم بشكل علمي وصحيح لا بد لنا بدايةً من التعرف على بعض المواضيع المتعلقة باستعمالات الأراضي في طولكرم، لـذلك سنتناول في هذا الفصل استخدامات الأراضي في طولكرم والموقـع الجغرافـي والخصـائص السكانية والاقتصادية والزراعية، هذا بالإضافة إلى تطور استخدامات الأراضي في المدينة منـذ العهد العثماني وحتى عهد السلطة الفلسطينية.

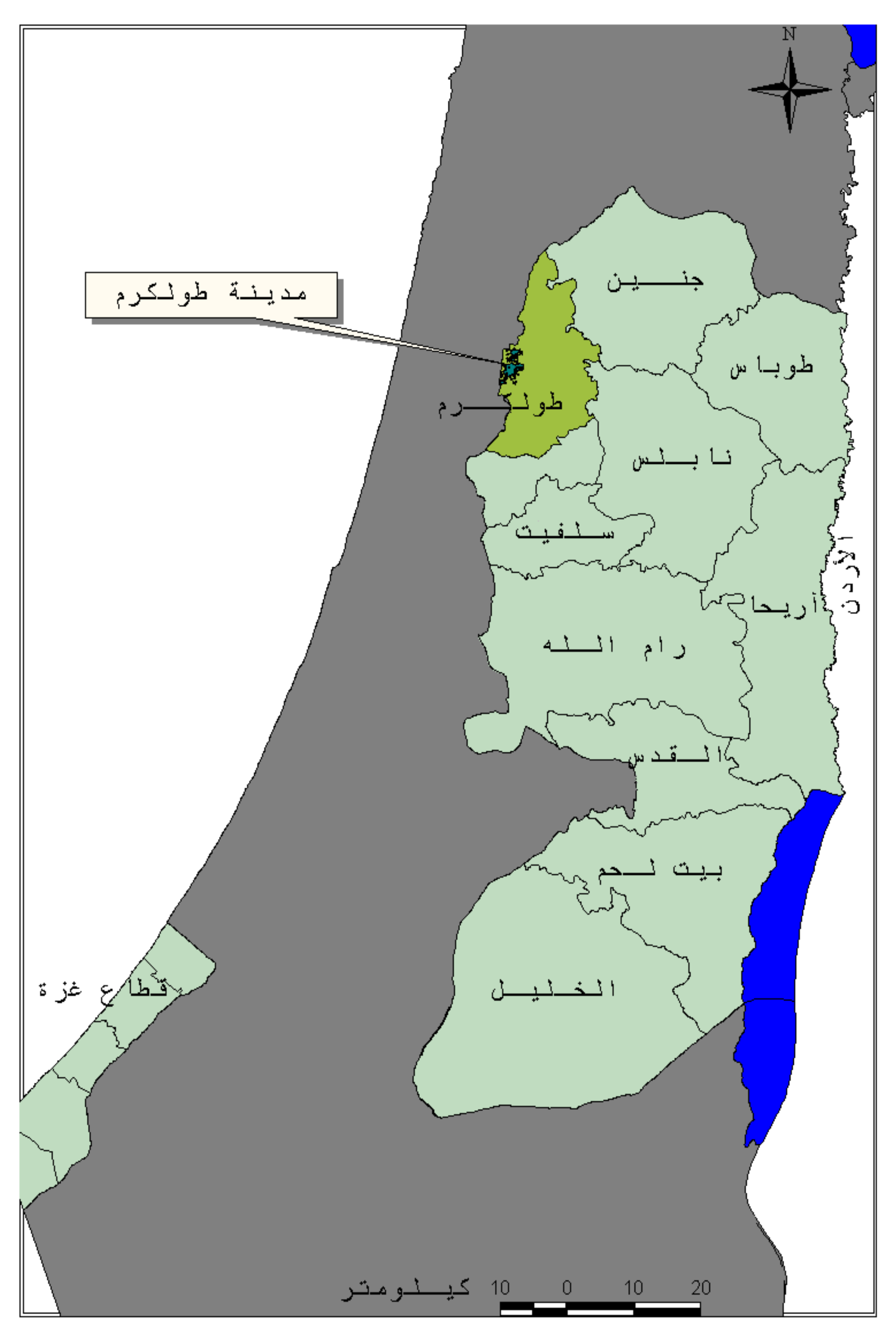
وذلك لما لهذه المواضيع من علاقة مباشرة في كيفية وضـع اسـتراتيجية لحمايـة الأراضـي الزراعية من الاستخدامات الحضرية الأخرى مثل السكن والصناعة والتجارة وغيرها.

4-1 لمحة عامة عن مدينة طولكرم

4-1-1 الموقع الجغرافي

تقع مدينة طولكرم في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية بمحاذاة الخط الأخضر، في موقع متوسط بين جبال نابلس شرقا والسهل الساحلي غربا على خطي الإحداثيات 152 كم شرقا و191كم شمالا على بعد 25 كيلو متراً إلى الشمال الغربي لمدينة نابلس، وعلى بعد 17 كيلو من شاطئ البحر الأبيض المتوسط، فقد كانت مركزا لمرور القوافل التجارية قديما وهي اليوم مركز للمواصلات بين الساحل والداخل.(خارطة رقم (4-1))

خارطة رقم (4-1): المحافظات في الضفة الغربية



المصدر: بلدية طولكرم

حيث تقع المدينة على هضبة يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر (60–140) م ويزداد

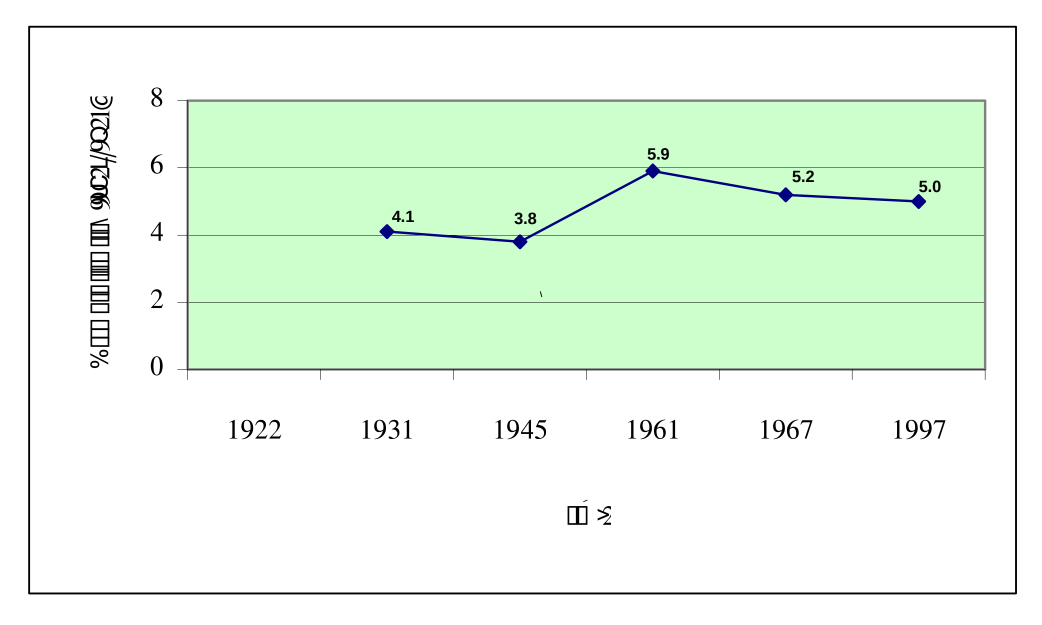
الارتفاع كلما اتجهنا شرقا حيث توجد أودية صدعية تمر بالقرب من المدينة مثل (واد الزيمار) من الشمال ووادي ارتاح من الجنوب، حيث تمتاز هذه الأودية بقلة اتساعها وشدة انحدار سفوحها، وبفضل موقع مدينة طولكرم فقد أصبحت تمثل نقطة الاتصال بين جبال نابلس شرقا والسهل الساحلي غربا، حيث تمر خطوط المواصلات الرئيسية من الأودية ويقع على جوانب هذه الأودية القرى التي تتبع إداريا للمدينة, كما ويبلغ معدل الرطوبة في المدينة 63% عام 1998 ومتوسط كمية الأمطار 651.5 ملم ومعدل حرارة الهواء 21.4 درجة (مفلح، 2003).

4-1-2 الخصائص السكانية

إن مدينة طولكرم من المدن الساحلية الفلسطينية التي تمتاز بموقعها الجغرافي المميز كنقطة وصل بين الساحل والمناطق الداخلية من فلسطين هذا بالإضافة إلى خصوبة الأراضي فيها ووفرة المياه والينابيع واعتدال المناخ فيها مما يجعلها محط أنظار السكان الذين اخذوا يتنقلون من المناطق الأخرى للاستقرار والعيش فيها، حيث ارتفع عدد السكان من (3349) نسمة سنة 1922م إلى (4827) نسمة سنة 1931. (حكومة فلسطين، 1931)

إن عدد سكان مدينة طولكرم تأثر بأحداث سنة 1948 حيث تشرد ما يقارب (800) ألف شخص فلسطيني من ديارهم حيث أقام بعضهم في الضفة وغزة، وبلغ عدد اللاجئين إلى الضفة الغربية حوالي 280 ألف لاجئ الذين تم طردهم من ديارهم التي احتلتها إسرائيل سنة 1948. وقد تأثرت مدينة طولكرم بهذا الوضع الطارئ نتيجة لقربها من المناطق المحتلة سنة 1948 ونلاحظ هذا التأثر من الفرق في عدد السكان سنة 1945 حيث بلغ (8090) نسمة وارتفع إلى (20680) نسمة سنة 1961 . (دائرة الإحصاء العامة، 1964م)

شكل رقم (4-1): معدل النمو السكاني السنوي في مدينة طولكرم



المصدر: عياط، الهجرة الداخلية إلى مدينة طولكرم, 2000

ونلاحظ من خلال الشكل السابق إن عدد السكان انخفض سنة 1961 من (20688) نسمة إلى (15177) نسمة سنة 1967، وغالبا ما يعود هذا الانخفاض إلى ظروف الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية والهجرة الطوعية سنة 1967.

يبلغ عدد سكان مدينة طولكرم حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2006 حوالي 45463 نسمه.

3.1.4 الخصائص الاقتصادية

إن منطقة طولكرم زراعية في المقام الأول تشتهر بزراعة الأشجار المثمرة، وبشكل خاص الزيتون، وتعتبر طولكرم المشتملة على اكبر عدد من البيوت البلاستيكية (الدفيئات) لزراعة الخضروات المكثفة والمروية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995)

يبلغ عدد العاملين في طولكرم (16331) فرد عامل منهم حوالي (1865) يعملون في إسرائيل.وتبلغ نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي القوى العاملة سنة 2005 14.6%.

لقد بلغت نسبة البطالة في مدينة طولكرم 15% بالمقارنة مع باقي مدن الضفة الغربية كانت مدينة طولكرم هي مكان تجمع العمال في المدن والقرى المجاورة مما يساعد على تنشيط الحركة التجارية داخل المدينة ولكن بعد افتتاح طرق جديدة أصبح تجمع العمال قرب منطقة الخط الأخضر وقرب الحواجز العسكرية وهذا بدوره اثر بشكل سلبي على الحركة التجارية في المدينة.(جامعة النجاح الوطنية، 2001)

يبلغ عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في القطاع الخاص منشأة موزعة حسب النشاط الاقتصادي كما يلي: الصناعة التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر ويبلغ عددها (376) منشأة ويعمل فيها(2087) عاملا، إمدادات الغاز والكهرباء والمياه ويبلغ عددها (13) منشأة ويعمل فيها (16) عاملا، الإنشاءات ويبلغ عددها (6) منشآت ويعمل فيها (44) عاملا، تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ويبلغ عددها (1335) منشأة ويعمل فيها (2290) عاملا، المطاعم والفنادق ويبلغ عددها(94) منشأة ويعمل فيها (178) عاملا، النقل والتخزين والاتصالات ويبلغ عددها (25) منشأة ويعمل فيها (181) عاملا، الوساطة المالية ويبلغ عددها(32) منشأة ويعمل فيها (173) عاملا، الأنشطة العقارية والايجارية ويبلغ عددها(107) منشآت ويعمل فيها (262) عاملا، كما يوجد فيها (127) مزرعة حيوانات والطيور. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000)

4.1.4 الخصائص العمرانية

مدينة طولكرم تقع على تلة مرتفعة يبلغ ارتفاع أعلى نقطة فيها (125 متر) عن سطح البحر تنتشر المباني في المدينة بشكل دائري على سطح هذه التلة، ومدينة طولكرم كغيرها من مدن فلسطين لم تخضع للتنظيم الحديث وكانت العشوائية في البناء حيث نلاحظ إن الجزء القديم من المدينة يلتف حول الجامع القديم فيها.

ففي فترة الانتداب البريطاني وضع أول مخطط تنظيمي للمدينة سنة 1945 وكانت المساحة المنظمة تعادل(1900) دونم وما زال هذا المخطط ساري المفعول حتى يومنا هذا ولكن

المدينة توسعت مما أدى إلى ضرورة إيجاد مخطط جديد فقد تم ضم مساحة تبلغ(1680) دونم من الناحية الشرقية إلى مساحة المدينة التي كانت (1900) دونم. (مفلح، 2003)

وقد امتدت المدينة وتوسعت كثيرا حتى أنها وصلت من الناحية الشرقية إلى قرية ذنابه وامتدت حتى قريتي ارتاح وشويكه.أصبح طول المدينة من الشرق إلى الغرب (3) كيلو متر ومن الشمال إلى الجنوب (5) كيلو متر. تمتاز طبيعة البناء في مدينة طولكرم أن (90%) من المباني ذات طابق واحد والباقي (10%) ذات طابقين ولا يوجد سوى (14) مبنى تتعدى بارتفاعها الطابقين. (جامعة النجاح الوطنية ،2001)

2.4 تطور استخدامات الأراضي في مدينة طولكرم

تم اعتماد أول مخطط هيكلي لمدينة طولكرم سنة 1945 وذلك بسبب ازدياد عدد سكان المدينة وزيادة مساحة الأرض. لكن في سنة 1948 خلال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني فقدت محافظة طولكرم

أكثر من نصف أراضيها والعديد من القرى تم تدميرها وآلاف المواطنين هجروا من أراضيهم وكانت مدينة طولكرم هي الملاذ لهؤلاء الناس ومكان عيش جديد لهم. في سنة1948 قامت الحكومة الأردنية بفصل جزء من طولكرم وتحويله إلى محافظتين هم سلفيت وقلقيلية. (Mahrouq, 1995)

1.2.4استعمالات الأراضي في فترة الحكم العثماني:

قامت الحكومة العثمانية بأول خطوة في العملية التخطيطية في فلسطين عام 1864وذلك بإصدار قانون ينص على تشكيل مجموعة من البلديات في فلسطين حيث تم تشكيل 22 بلدية في المدن والقرى الكبيرة سنة 1877 ومن ضمنها مدينة طولكرم. (Mahrouq, 1995)

سنة 1892 اعتمدت المدينة مركزا لقضاء بني صعب وهذا بدوره اثر على توجيه العملية التخطيطية في المدينة فأصبحت مكان لاهتمام الناس والقرى المحيطة، وتم إنشاء مباني عامة

كالبريد والمستشفى والمدرسة ومبنى الحكومة ومقر البلدية لخدمة المدينة وخدمة التجمعات المحيطة (Mahrouq, 1995)

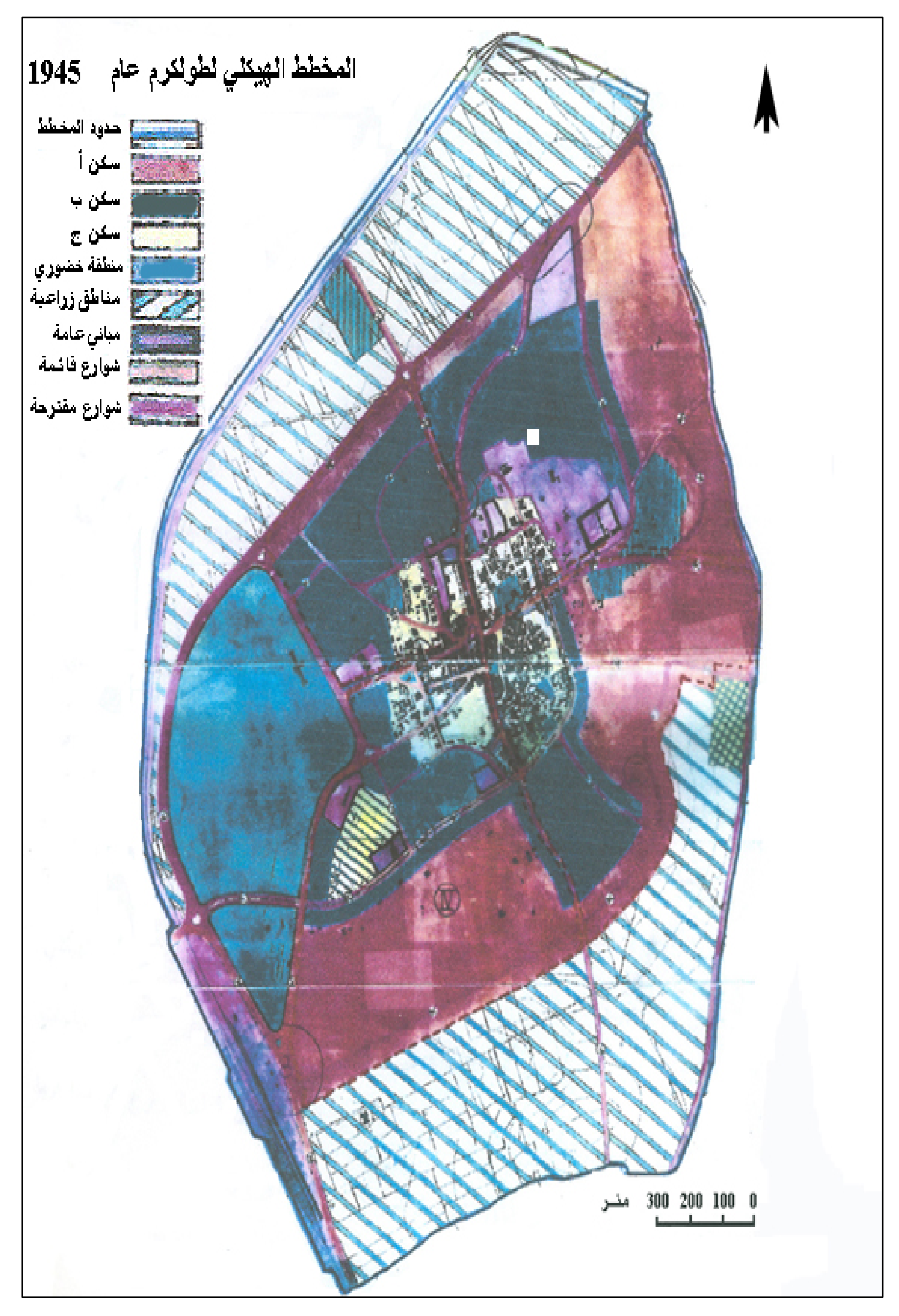
في فترة الحكم العثماني اقتصرت استعمالات الأراضي على الحاجات الضرورية لحجم المدينة وامكاناتها، فكان المسجد الذي يقع في الجهة الشرقية من المدينة هو من أهم المعالم فيها حيث كان أول استخدام عام فيها،ومن ثم التفت البنايات حول المسجد وكذلك السوق التجاري وانشات شبكة طرق تلبي الاحتياجات الضرورية للمدينة ومن ثم أصبحت هذه الطرق وسيلة لربط التجمع أو المدينة بالتجمعات المحيطة. (بريه، 2003)

أما بالنسبة للمناطق الخضراء فكان في المدينة منطقة واحدة وهي حديقة بلدية طولكرم واحتوت كذلك على مقبرة. زاد من أهمية المدينة عندما أقدمت الحكومة العثمانية على إنشاء محطة سكة حديد الحجاز في الجهة الغربية منها أدى إلى تطور استعمالات الأراضي بصورة واضحة، حيث تغيرت مساحة من الأرض من الاستعمال الزراعي إلى الاستعمال العام، وبدا الزحف العمراني باتجاه محيط المدينة والمناطق الزراعية المحيطة بها ولم يتم اتخاذ أي إجراء للحد من أو توجيه هذا الزحف أو التوسع في الاستعمالات الحضرية للأرض على حساب الأراضي الزراعية التي كانت في ذلك الوقت تشكل مصدراً أساسياً للدخل للمدينة. (Mahrouq,) (1995))

2.2.4 استعمالات الأراضي في فترة الانتداب البريطاني:

أثناء فترة الانتداب البريطاني في 1929/2/21 م أعلنت طولكرم كمنطقة تخطيطية (تنظيم) وأسفر ذلك عن تشكيل لجنة تخطيط برآسة قائد المنطقة الشمالية وبعد إقرار القانون البلدي لتخطيط المدينة في عام (1936م) أصبح مجلس بلدية طولكرم يقوم بمهام لجنة التخطيط المحلية والتي كانت تتبع لجنة منطقة نابلس. لم يطرأ تغير جذري على البيئة الفراغية التخطيطية حتى عام (1940م) وبعد ذلك بدأت سلطات الانتداب مخطط مدينة طولكرم ,حيث كان توزيع الاستخدامات في هذا المخطط كما هو موضح في الجدول رقم (4-1) حيث كانت مساحة هذا المخطط (3535.322) دونم. (Mahrouq, 1995)

خارطة رقم (4-2): استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي لعام 1945



المصدر: بلدية طولكرم

جدول رقم (4-1): توزيع نسب الأراضي في مخطط عام 1945

الرقم	الاستعمال	المساحة (دونم)	النسبة المئوية
1	سكن (أ)	653.222	18.48
2	سكن (ب)	479.329	13.56
3	سكن (ج)	140.725	3.98
4	منطقة زراعية	1221.133	34.54
5	خضوري	322.472	9.12
6	مباني عامة	213.431	6.04
7	منطقة خضراء	92.742	2.62
8	تجاري	31.457	0.89
9	مقبرة	50.971	1.44
10	شوارع	329.840	9.33
	المجموع	3535.322	% 100

المصدر: نصر بريه، خصائص السكان والمساكن في مدينة طولكرم، 2003، ص 134

3.2.4 استعمالات الأراضي في فترة الحكم الأردني

في فترة الحكم الأردني (1948-1967م) أصدرت الحكومة الأردنية مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تحكم العملية التخطيطية، مثل قانون البناء والتنظيم رقم(313) لسنة 1955 الذي استبدل القانون البريطاني رقم (28) لسنة 1936 والقانون رقم (79) لسنة 1966 والذي ألغى القانون السابق لسنة 1955. (القبج، 2003، ص88)

أنجزت الحكومة الأردنية عام 1961 من خلال دائرة شؤون البلديات التابعة لوزارة الداخلية مخططاً هيكلياً لمنطقة طولكرم وتمت المصادقة على هذا القانون سنة 1963 ومنذ ذلك التاريخ

حتى عام 1967 تم ضم ثلاث قرى تحيط بمدينة طولكرم إلى المخطط الهيكلي وهي قرى ذبابة وارتاح وشويكة وحيث بلغت مساحة المدينة مع هذا التوسع (3571 دونم) انظر الخارطة رقم (4-3) المخطط الأردني سنة 1963. (بريه، 2003)

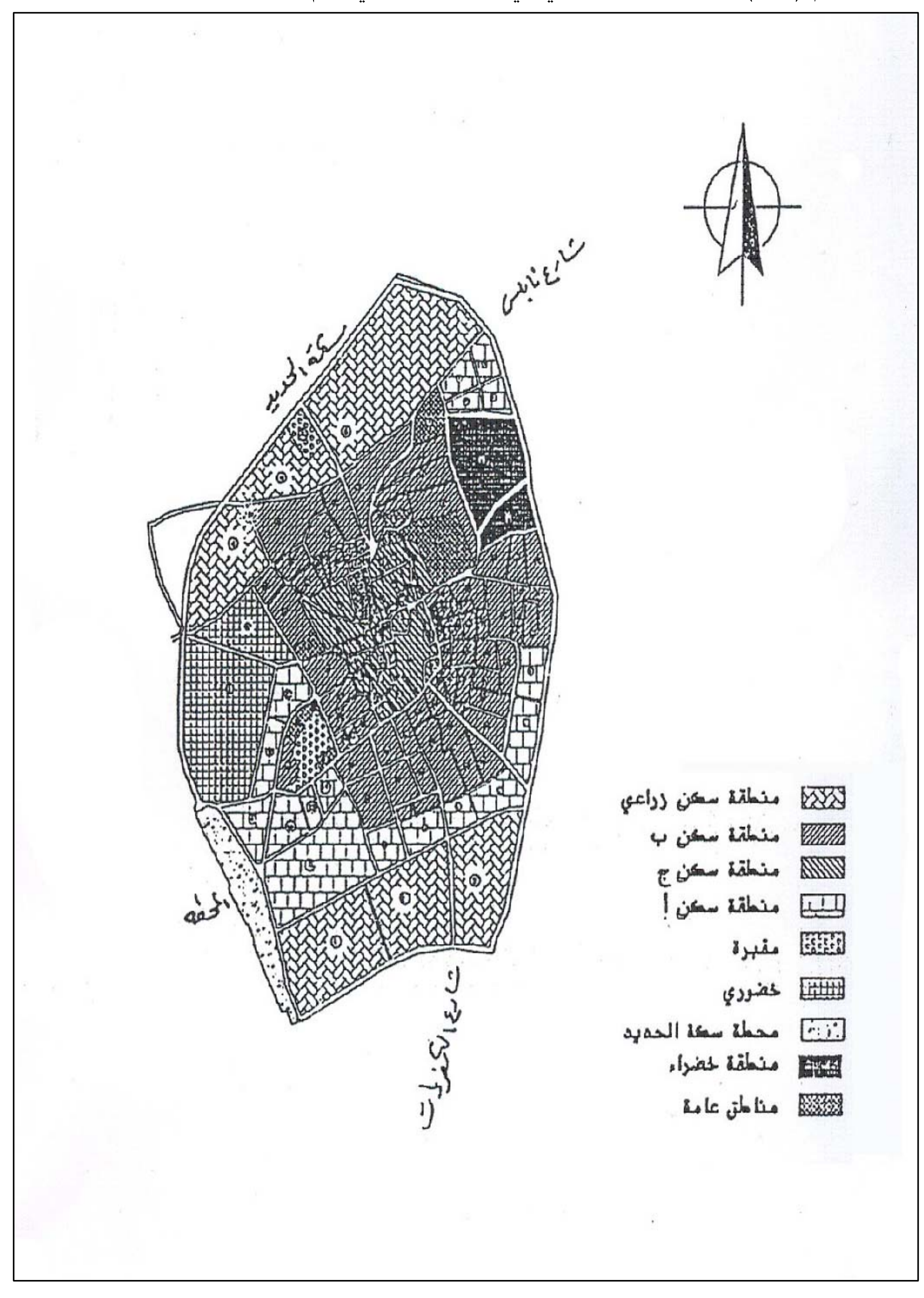
وكان توزيع استعمالات الأراضي في هذا المخطط كما هو موضح في الجدول رقم (4-2)

جدول رقم (4-2): استعمالات الأراضي في مخطط 1963

الرقم	الاستعمال	المساحة (دونم)	النسبة المئوية
1	سكن (أ)	397.392	11.84
2	سكن (ب)	807.887	24.61
3	سكن (ج)	182.157	5.9
4	منطقة زراعية	850.650	25.34
5	خضوري	344.767	10.27
6	مباني عامة	118.288	3.52
7	منطقة خضراء	156.314	4.66
8	تجاري	36.640	1.03
9	مقبرة	32.623	0.97
10	شوارع	644.588	12.83
	المجموع	3571.306	% 100

المصدر: وزارة الحكم المحلي, 2001

خارطة رقم (4-3): استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي لعام 1963



المصدر: بلدية طولكرم

4.2.4 استعمالات الأراضي في فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967)

قامت الحكومة الإسرائيلية بوقف العمل ببعض القوانين التخطيطية السابقة, وأصدرت مجموعة من الأوامر العسكرية التي تخدم مصلحة الحكومة.

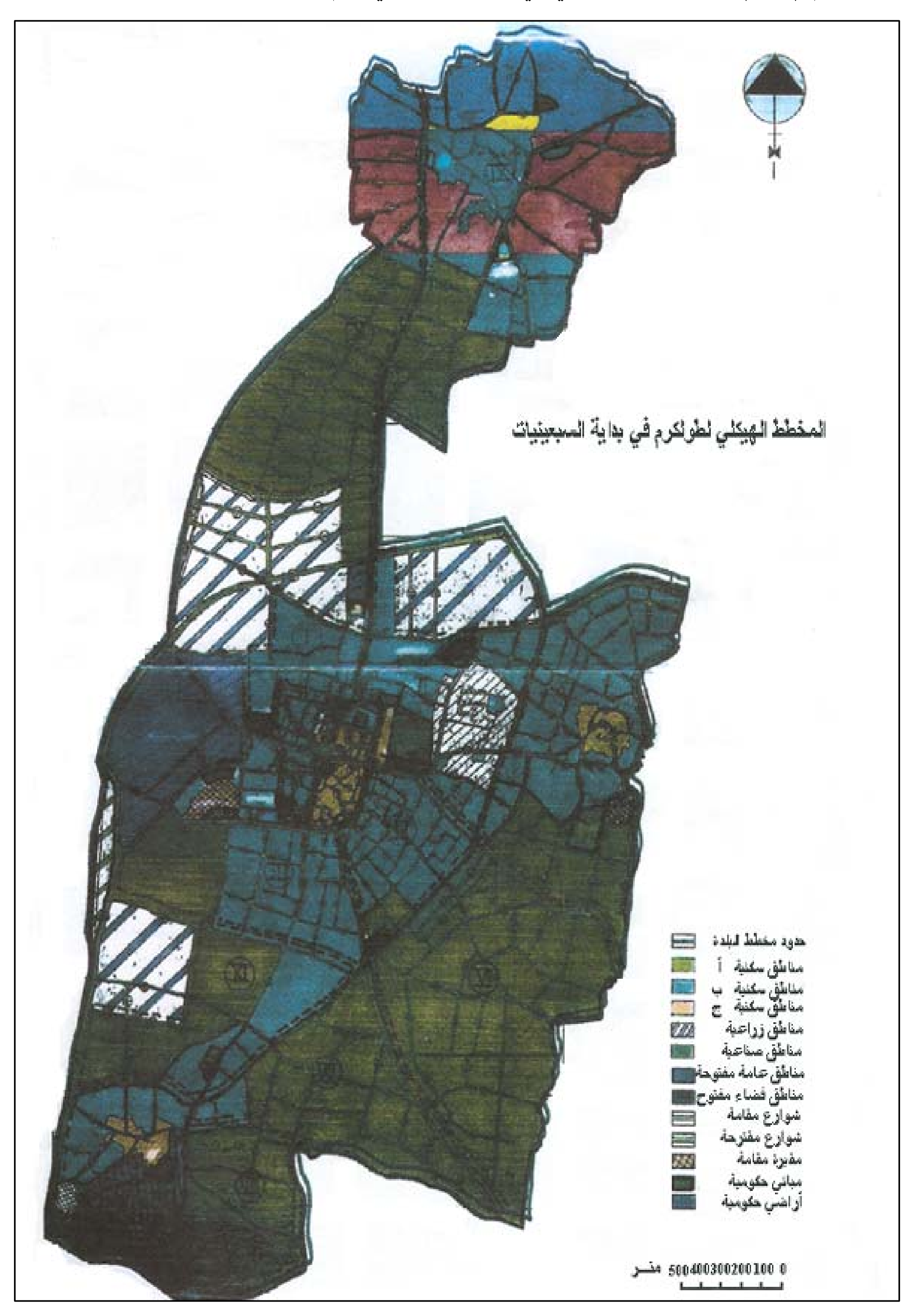
توسعت الحدود التنظيمية لمدينة طولكرم بعد سنة 1967 باتجاه ذنابة شرقا وارتاح جنوبا، وشويكه شمالا، ولكن الجهة الغربية بقيت دون توسع وذلك لوجود خط الهدنة لسنة 1948 وفي سنة 1988 تم إعداد مخطط هيكلي جديد من اجل مواكبة التطور الذي رافق حياة المدينة.

كانت المخططات الهيكلية الإسرائيلية تعتبر غير قانونية وذلك لأنها لم تمر بالمراحل القانونية للاعتراض ولم يتم المصادقة عليها من الجهات المعنية، لكن بلدية طولكرم عملت بهذه المخططات على ارض الواقع.

وفي عام 1970 قامت لجنة التنظيم والبناء في بلدية طولكرم بإعداد مخطط للمدينة بمساحة (10376 دونم) (انظر الخارطة رقم (4-4) المخطط الغير رسمي الاسرائيلي1970) وكان المخطط غير قانوني أيضا حيث لم يخضع لفترة اعتراض ولا حتى المصادقة عليه من قبل الجهات المعنية، ولكن تم العمل به من قبل بلدية طولكرم.

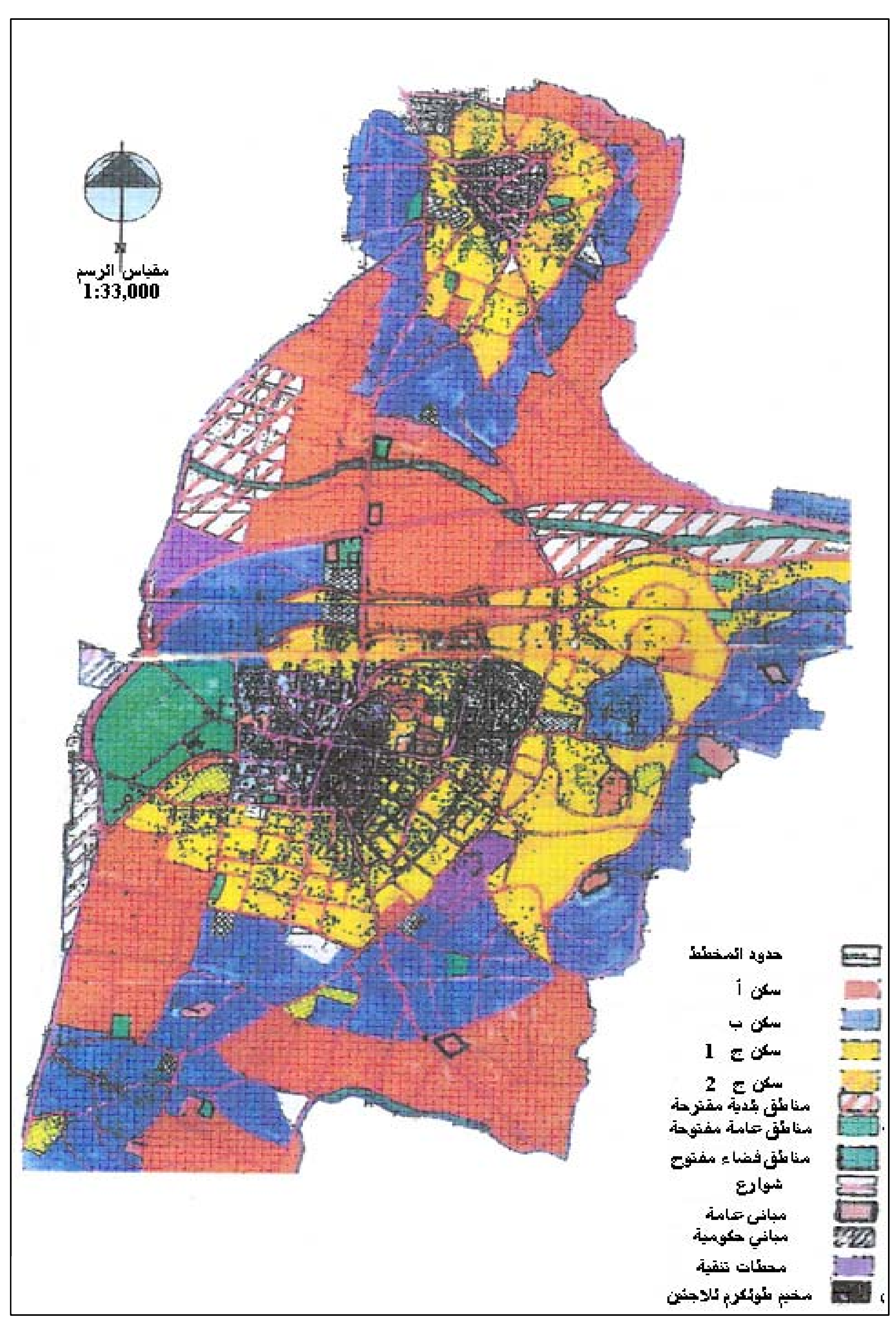
وفي سنة 1988 تم إعداد مخطط آخر جديد لمدينة طولكرم انظر الخارطة رقم (4-5) بحيث يواكب التطورات المرافقة لها بحيث يكون صالح للعمل به حتى سنة 2010، وكان كغيره من مخططات الحكومة الإسرائيلية غير قانوني وغير مصادق عليه. (بريه، 2003)

خارطة رقم (4-4):استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي لعام 1970



المصدر: بلدية طولكرم

خارطة رقم (4-5): استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي لعام 1988



المصدر: بلدية طولكرم

وكان توزيع الاستعمالات للأراضي في مخطط سنة 1988 كما هو موضح في الجدول رقم (4-3).

جدول رقم(4-3): توزيع نسب الأراضي في مخطط سنة 1988

الرقم	الاستعمال	المساحة.(دونم)	النسبة المئوية
1	سكن (أ)	2900.912	22.31
2	سكن (ب)	2608.841	20.07
3	سكن (ج1)	191.199	15.32
4	سكن (ج2)	378.785	2.91
5	منطقة زراعية	608.114	4.68
6	تجاري	94.358	0.73
7	مقبرة	132.363	1.02
8	شوارع	2515.374	19.35
9	مباني عامه	288.290	2.22
10	صناعي	263.301	2.03
11	مخيم	159.435	1.23
12	مركز المدينة	302.124	2.32
13	مناطق خضراء	296.086	2.28
14	خضوري	379.458	2.92
15	محطات تنقية	90.480	0.70
	المجموع	13009.122	% 100

المصدر: وزارة الحكم المحلي, 2001

5.2.4 استعمالات الأراضي في فترة السلطة الفلسطينية

قامت السلطة الفلسطينية بإصدار قانون الهيآت المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997 والمتعلق بتوسيع حدود البلديات، وتمت المصادقة عليه وتوسعت حدود بلدية طولكرم.

وكان لابد من وجود مخطط يأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والأوضاع والمتطلبات ليتم العمل به في مدينة طولكرم فتم إعداد مخطط للمدينة سنة 2001 من قبل مركز التخطيط الحضري التابع لجامعة النجاح الوطنية انظر الخارطة رقم (6-4) بناء على طلب من بلدية طولكرم وكانت مساحة هذا المخطط (13670) دونم.

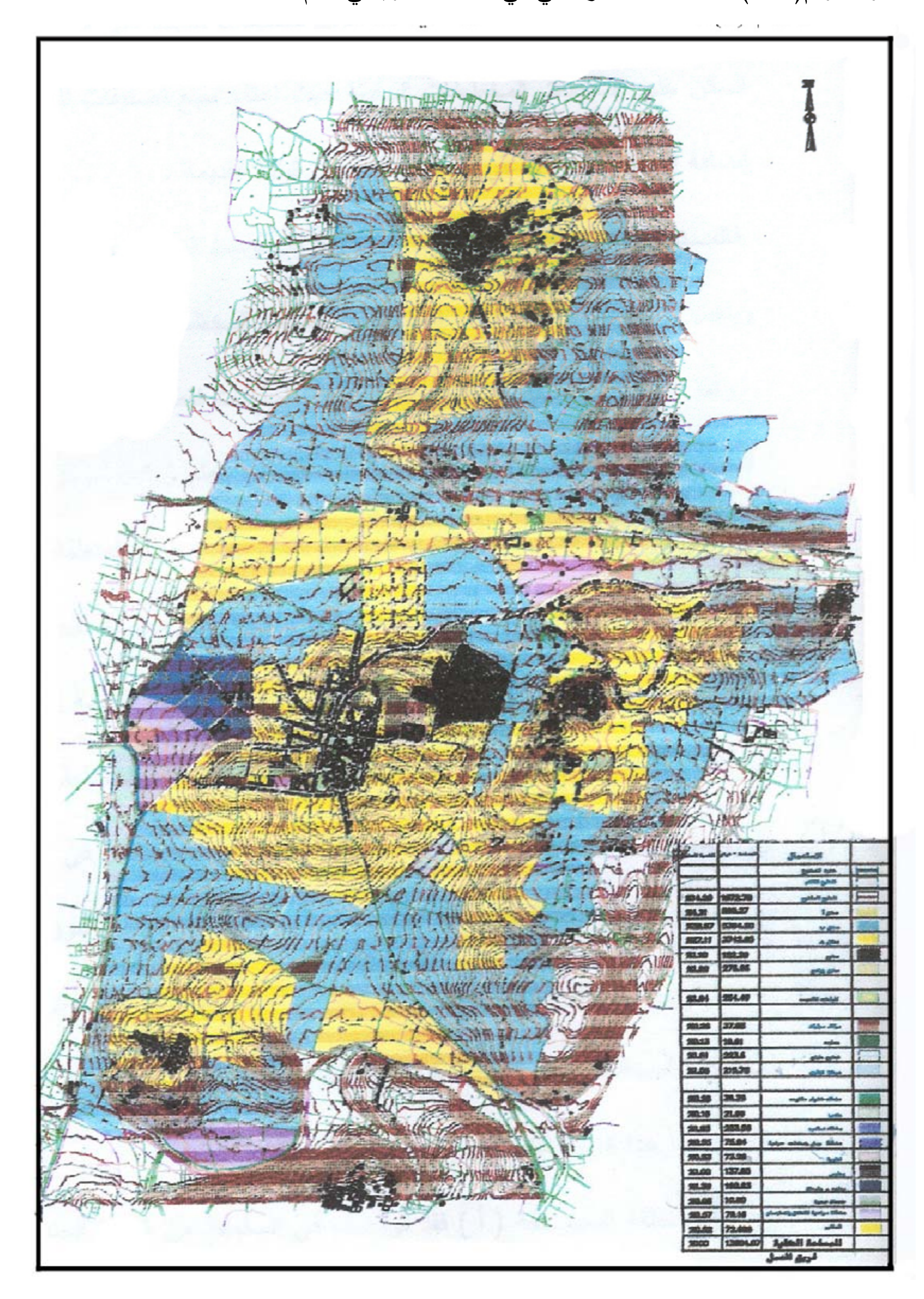
جدول رقم (4-4): استعمالات الأراضي في مخطط سنة2001

الرقم	نوع الاستخدام	الساحة بالدونم	النسبة المئوية %
1	سكن(أ)	1528.4	11.2
2	سكن(ب)	4465.4	32.6
3	سكن(ج)	2375.4	17.4
4	سكن(د)	39.49	3.
5	سكن زراعي	231.5	1.7
6	سكن شعبي متصل	168.86	1.2
7	البلدة القديمه	363.8	2.7
8	مواقف سيارات	12.9	0.09
9	الحسبة	4.7	0.03.
10	مساجد	18.6	0.1.
11	تجاري	223.4	1.6

12	مركز تجاري	266.8	1.9
13	حديقة عامه	7.8	0.06
14	منطقه خضراء مفتوحة	43.8	0.3
15	منطقه صناعية	101.1	0.7
16	ملاعب	21.39	0.2
17	ورش وصناعه صغيره	231.1	1.7
18	اداريه	124.3	0.9
19	معاهد وجامعات	358.8	2.6
20	خدمات صحية	11.56	0.1
21	سياحيةللفنادق والاستجمام	80.4	0.6
22	المقابر	8.1	0.06
23	شارع مقترح	2841.9	20.8
24	مدارس	148.9	1.1
المجموع		**13670**	**%100**

المصدر:وزارة الحكم المحلي،2001

خارطة رقم(6-4): استعمالات الأراضي في المخطط الهيكلي لعام 2001



المصدر: بلدية طولكرم

الفصل الخامس

الاستخدام الزراعي في مدينة طولكرم

1.5 الأهمية الزراعية للمدينة

2.5 تطور الاستخدام الزراعي في المدينة

1.2.5 الاستخدام الزراعي فترة الانتداب البريطاني

2.2.5 الاستخدام الزراعي فترة الحكم الأردني

3.2.5 الاستخدام الزراعي فترة الاحتلال الإسرائيلي

الاستخدام الزراعي في عهد السلطة الفلسطينية

3.5 الواقع الحالي لاستخدامات الأراضي في المدينة

4.5 المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي في المدينة

الفصل الخامس

الاستخدام الزراعي في مدينة طولكرم

1.5 الأهمية الزراعية للمدينة

إن طولكرم مدينة زراعية بلا شك وفيها مساحات كبيرة من السهول والأراضي الخصبة وتتميز أراضي طولكرم بقرب المخزون المائي فيها, ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين (6005 ملم) (حسب مقياس وزارة الزراعة الفلسطينية 2007) كما وتعتبر مدينة طولكرم وما حولها سلة الخضروات لفلسطين وتأتي بعد الأغوار في هذا المجال إضافة لمساحات الحمضيات والزيتون والمحاصيل الحقلية وتمتاز بسهولها الخصبة والمستوية حيث تعتبر من أخصب أراضي فلسطين عامة وان القسم الأكبر من تربتها منقول, لذا ترتفع فيه نسبة المواد العضوية. (Mahrouq, 1995)

تحتوي طولكرم عدداً كبيراً من الآبار الارتوازية التي تستخدم للزراعة بشكل رئيسي فهناك (15) بئرا تتبع البلديات وطاقتها الإنتاجية 3.345 مليون متر مكعب و(53) بئرا للقطاع الخاص وطاقتها الإنتاجية 9.367 مليون متر مكعب إضافة إلى (518) بئرا وبركة لجمع مياه الأمطار للقطاع الخاص لاستخدامها بالزراعة وطاقتها الإنتاجية (34650) متر مكعب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, 2003).

يبلغ معدل الإنتاج الزراعي النباتي في الأراضي الفلسطينية 541.357 مليون دولاراً تساهم محافظة طولكرم حوالي 46.545 مليون دولار أي ما نسبته 8.6% من الإنتاج النباتي الكلي في الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003)

2.5 تطور الاستخدام الزراعي في المدينة

1.2.5الاستخدام الزراعي في فترة الانتداب البريطاني:

إن المخطط الهيكلي في فترة الانتداب البريطاني الذي تمت المصادقة عليه سنة 1945 حدد منطقتين للاستخدام الزراعي وهما الجهة الجنوبية التي تمتد حتى خط سكة الحديد والثانية الشمالية الواقعة بين الشارع الرئيسي الشمالي وخط سكة حديد الحجاز وتبلغ مساحة استعمالات الأرض لأغراض الزراعة حوالي (1221) دونم من مساحة المخطط الهيكلي التي تبلغ (3535 دونم) أي ما نسبته (34.54%).(Mahrouq, 1995)

5-2-2 الاستخدام الزراعي في الفترة الأردنية:

إن المخطط الذي تم إعدادة سنة 1963 أدى إلى نقص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التطور العمراني فقد تم تحويل جزء من الأراضي المصنفة للاستخدام الزراعي في المخطط السابق 1945 إلى استخدام سكني (ب) وتحويل جزء من الأراضي الزراعية الشرقية إلى مناطق سكن (ا).

بالنسبة للأراضي الزراعية ففي مخطط سنة 1965 الذي أعدته الحكومة الأردنية فكانت مساحة هذا المخطط تساوي (3571 دونم) وكانت المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي تساوي (850 دونم) أي ما نسبته (25.34 %) من المساحة العامة للمخطط. (وزارة الحكم المحلي، 2001)

3.2.5 الاستخدام الزراعي للأرض في الفترة الإسرائيلية:

إن المخطط الذي أعدته الحكومة الإسرائيلية سنة 1970 لم يأخذ بعين الاعتبار الاستعمال الزراعي للأرض بل على العكس نقصت المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي في المخططات السابقة بحيث أصبحت مساحة الاستخدام الزراعي (836) دونم. أما بالنسبة لمخطط سنة 1988 فقد خلا من الاستعمال الزراعي للأرض وتم تحويل المساحات المخصصة لهذا الغرض في المخططات السابقة إلى استعمالات حضرية أخرى، فقد بلغت المساحة العامة لهذا

المخطط (13009 دونم) وكانت المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي تساوي (608 دونم) أي ما نسبته (4.68 %) من المساحة العامة للمخطط. (وزارة الحكم المحلي، 2001)

4.2.5 الاستخدام الزراعي في عهد السلطة الفلسطينية:

استمرت المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي بالتناقص حتى في عهد السلطة الفلسطينية فكما هو الحال في المخططات السابقة الذكر أدى المخطط الذي تم إعداده سنة 2001 إلى تناقص المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي والتي أصبحت تساوي (231.5) دونم من المخطط العام. (مركز التخطيط الحضري، 1998)

يوضح الجدول التالي تأثر المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي بالمخططات الهيكلية حسب سنوات إعدادها.

جدول رقم (5–1): المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي في المخططات حسب السنوات

السنة	1945	1963	1988	2001
المساحة (دونم)	1221	851	608	231.5
النسبة المئوية من مساحة المخطط العامة، %	35.54	25.34	4.68	

3.5 الواقع الحالي لاستخدامات الأراضي في المدينة .

تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في محافظة طولكرم (150.903) دونم منها (132312) دونم أراضي مزروعة بأشجار الفاكهة و(7275) دونم مزروعة بالخضروات و(11316) دونم مزروعة بالمحاصيل الحقلية كما هو موضح في الجدول رقم (5–2).

جدول رقم (5-2): تصنيف الأراضي المزروعة

المحافظة/ المنطقة	أشجار الفاكهة (دونم)	الخضروات (دونم)	المحاصيل الحقلية (دونم)	المجموع العام (دونم)
الأراضي الفلسطينية	1,152,692	179,800	491,178	1,823,670
الضفة الغربية	1,096,095	128,254	437,819	1,662,168
جنين	205,028	35,262	128,431	368,721
طوباس	14,788	19,681	50,703	85,172
طولكرم	132,312	7,275	11,316	150,903
نابلس	201،888	3,944	34,797	240,629
قلقيلية	58،617	5,253	3,208	67,078
سلفيت	81،797	1,098	2,743	85,638
رام الله والبيرة	162,284	5,891	39,368	207,543
أريحا والأغوار	7,211	36,308	6,570	50,089
القدس	17,132	545	2,788	20,465
بيت لحم	46,274	2,250	14,173	62,697
الخليل	168,764	10,747	143,722	323,233
قطاع غزه	56,597	51,546	53,359	161,502
شمال غزه	3,430	8,669	5,136	17,235
غزه	17,784	3,448	3,793	25,025
دير البلح	13,688	7,396	5,455	26,539
خانيونس	14,384	16,809	28,900	60,093
رفح	7,311	15,224	10,075	32,610

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات زراعية، 2003،ص 52

لقد تغيرت بعض المناطق في مدينة طولكرم بشكل كبير من استخدام إلى آخر وأثناء الزيارة الميدانية للمناطق الزراعية في مدينة طولكرم لاحظت الباحثة التغير الكبير الذي طرأ على سهل منطقة الخضوري الذي يقع في الجهة الغربية لمدينة طولكرم حيث تبلغ مساحة هذا السهل (400) دونم وهي ارض سهلية خصبة نوع الترب فيها طينية، كانت تستخدم هذه المساحة للزراعة بأشكال مختلفة من بيارات ومحاصيل وخضروات مكشوفة ومحمية بقي كذلك لغاية حوالي سنة 1979 حيث ابتدأت الاستخدامات الحضرية الأخرى تكتسح هذا السهل وتغير استخدامه فلم يعد يستخدم للزراعة ولكن أصبح استخدامه منطقة سكنية تعليمية صناعية ولم يبقى منها للاستخدام الزراعي سوى مساحة لا تزيد عن (50) دونم انظر الجدول رقم (5–3) الذي يوضح توزيع استخدام السهل في الفترة الحالية.

جدول رقم (5–3): توزيع استخدام سهل الخضوري حسب المساحة ونوع الاستخدام

المساحة بالدونم	نوع الاستخدام
80	مباني لمعهد الخضوري وملاعب رياضية
25	سلطة الطاقة
50	الارتباط العسكري الإسرائيلي
7	مدرسة حلمي حنون
10	مدرسة الصناعة
90	مديرية الزراعة– وزارة الزراعة الفلسطينية (مبنى المديرية ومحطة البحوث والتجارب الزراعية)
70	كلية الزراعة والبيطرة – جامعة النجاح الوطنية (مباني، ساحات، ملاعب، حظائر غير مستغلة وبيوت بلاستيكية)
50	أراضي زراعية

المصدر: المسح الميداني، 2005

كما ويوجد في السهل بئر ماء ارتوازي لكن حاليا ممنوع الوصول إليها بسبب وجود نقطة عسكرية إسرائيلية، وما تبقى من مساحة سهل الخضوري حاليا لا يستعمل وذلك لسببين الأول القيود العسكرية الإسرائيلية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية وتحظر الوصول إلى هذه الأراضي. والسبب الثاني عدم وجود إمكانات مادية مخصصة لتطوير واستغلال هذه المساحة لدى مالكين هذا السهل سواء الكلية أو المعهد الزراعي.

نلاحظ أن سهل حضوري خلال حوالي (25) عام تم تحويله بشكل شبه كامل من الاستخدام الزراعي للأرض إلى استخدامات أخرى (سكني ،صناعي، تعليمي) هذه الاستعمالات لا يوجد لها مكان انسب في مدينة طولكرم وضواحيها سوى سهل الخضوري الزراعي الذي كان مكان اخضر ومميز في انتاجه الزراعي.

4.5 المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي في المدينة

يواجه القطاع الزراعي في المدينة العديد من المشاكل أهمها:

1- سوء استخدام الأراضي كإقامة المشاريع والمباني والطرق على نحو عشوائي غير مدروس ودون مراعاة الاعتبارات البيئية الزراعية ومواصلة الزحف العمراني غير المدروس على الأراضي الزراعية. ونتيجة لذلك فقد تناقصت المساحات المخصصة للاستعمالات الزراعية في المخططات الهيكلية لمدينة طولكرم, فقد كانت المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي عام 1945 تبلغ 1221 دونما وتقلصت إلى 608 دونما عام 1988. أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فقد اختفى من المخطط الذي اعد لمدينة طولكرم عام 2001 من أي مساحة مخصصة للاستخدام الزراعي وتم إدخال تصنيف جديد وهو السكن الزراعي والذي يشمل الأراضي الزراعية والسكن الزراعي. (بريه، 2003)

إن هذا التراجع والتناقص في المساحة المخصصة للاستخدام الزراعي يؤثر تأثيرا سلبيا على القطاع الزراعي في مدينة طولكرم.

2- الاستخدام غير المستدام للأراضي الزراعية في المخططات الهيكلية التي كانت تعد من الحكومات المتوالية التي احتلت فلسطين في السنوات الماضية، ولم يؤخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، حيث تم تغيير أنواع ومساحات الاستخدامات لهذه الأراضي, وان أي تغيير في استعمالات الأراضي كان يتم بما يخدم مصلحة الحكومة المحتلة.

وحين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية واستخدام صلاحياتها في شؤون تنظيم البناء والزراعة, فقد أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون الزراعة عام 2003 والذي حدد أسس استخدامات الأراضي وأسس المحافظة عليها من الزحف العمراني والتجريف وحمايتها من تفتت الملكية وذلك من خلال لجنة التنظيم العليا ولجان التنظيم بالمحافظات وإعداد المخططات الهيكلية للمدن والذي تتحدد فيه استعمالات واضحة للأراضي ضمن المخطط الهيكلي العام.

3- عشوائية التوسع العمراني وعشوائية استخدام الأرض وبمعنى آخر تداخل استخدامات الأراضي, حيث تجد في طولكرم مناطق سكنية تحيط بمنطقة صناعية وأخرى منطقة خضراء مخصصة للزراعة وهذا بدوره يؤثر سلبا على المناطق السكنية من جهة ويسبب لها الإزعاج والتلوث ويؤثر على المنطقة الصناعية حيث أن الوضع النموذجي للمصنع وحسب نظرية الموقع أن يكون قريبا من منطقة مدخلات الإنتاج, أما المناطق الزراعية الواقعة أو القريبة من المناطق السكنية فإنها تتعرض لأنواع التلوث المختلفة كالمياه العادمة والنفايات السائلة والصلبة من المصانع المجاورة كما إن وجود منطقة مخصصة للاستخدام الزراعي منفصلة تتيح إمكانية وضع خطة تسويقية زراعية موحدة وهذا ينطبق أيضا على الإمكانية في وضع خطة موحدة لمقاومة الآفات الزراعية دون تلويث الجوار المحيط بالمناطق السكنية.

4- تفتت الملكية وصغر الحيازة ويعود ذلك لنظام الميراث وهذا بدوره يؤثر سلبا على المردود الاقتصادي للعمل الزراعي, حيث إن الربح والعائد الاقتصادي من الأراضي ذات المساحة الصغيرة والسبب في ذلك إمكانية استخدام الميكنة الزراعية والتكنولوجيات في المساحات الكبيرة.

وقد عالج قانون الزراعة هذا الموضوع كما تم ذكره سابقا (الفصل الثالث).

5- المشاكل التسويقية ودور الوسيط في تسويق المنتجات الزراعية وتدني الربحية, حيث أن معظم الأرباح يقوم بجنيها الوسطاء والتجار وليس المزارع وهذا يتطلب وضع سياسة تسويقية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية تعتمد على مايلي:

أ- فتح مسالك تسويقية وتصديرية جديدة للمنتوجات الزراعية.

ب- ترشيد استخدام الكيماويات في الزراعة.

ج- الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد قبل التعبئة والتدريج والتخزين.

د- الاهتمام بالتصنيع الزراعي للحد من الفائض في الإنتاج الزراعي.

ه- إنتاج سلعة زراعية مطابقه للمواصفات العالمية وقادرة على المنافسة في الأسواق الخاصة.

الفصل السادس

الإستراتيجية والسياسة المقترحة للحفاظ على الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم.

1.6 مقدمه

2.6 الإستراتيجية المقترحة للحفاظ على الأراضي الزراعية في طولكرم

1.2.6 الإطار القانوني والتشريعي

2.2.6 الجانب الاقتصادي

3.2.6 الجانب الإداري

4.2.6 استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية

الفصل السادس

الإستراتيجية والسياسة المقترحة للحفاظ على الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم

1.6 مقدمة

يواجه القطاع الزراعي في طولكرم العديد من المشاكل والمعوقات والتي تم التطرق إليها في الفصل السابق أهمها الزحف العمراني على الأراضي الزراعية حيث تحويل جزء كبير من السهول والأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية وصناعية.

ومن خلال دراسة تطور استعمالات الأراضي في طولكرم في الفصل الخامس ودراسة المخططات الهيكلية منذ العهد العثماني حتى المخططات الحديثة أيام السلطة الوطنية الفلسطينية نجد أن مساحة مدينة طولكرم في المخطط الهيكلي للمدينة والذي اعد سنة 1945 كانت (3535) دونما وان نسبة الأراضي المخصصة للزراعة كانت (34,54%) من المساحة الكلية. وكانت المساحة التنظيمية للمخطط الذي اعد عام 1963 تساوي (3571) دونما منها (25,34%) مخصص للاستعمالات الزراعية اما بالنسبة للمخطط غير الرسمي والذي اعد عام 1988 فكانت مساحته (13009) دونما فكانت نسبة المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي منه (4,68%) فقط وجاء بعد ذلك المخطط الذي أعدته السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2001 حيث كانت مساحة هذا المخطط (13.670) دونما. وكان توزيع الاستخدامات للأراضي في المخططات السابقة كما هو في الجدول رقم (6-1).

جدول رقم (6-1): مساحة الاستعمالات في المخططات الهيكلية لطولكرم حسب السنة والنوع

مخطط سنة 1945		مخطط سنة 1963		مخطط سنة 1988		مخطط سنة 2001	
نوع الاستخدام	الساحة بالدونم	نوع الاستخدام	الساحة بالدونم	نوع الاستخدام	الساحة بالدونم	نوع الاستخدام	الساحة بالدونم
سكن(أ)	653.222	سكن(أ)	397.392	سكن(أ)	2900.912	سكن(أ)	1528.4
سكن(ب)	479.329	سكن(ب)	807.887	سكن (ب)	2608.841	سكن(ب)	4465.4
سكن (ج)	140.725	سكن (ج)	182.157	سكن(ج1)	191.199	سكن(ج)	2375.4
-----	-----	-----	-----	سكن(ج2)	378.785	سكن(د)	39.49
منطقة زراعية	1221.133	منطقة زراعية	850.650	منطقة زراعية	608.1144	سكن زراعي	231.5
خضوري	322.472	خضوري	344.767	خضوري	379.458	سكن شعبي متصل	168.86
مباني عامة	213.431	مباني عامة	118.288	مباني عامة	288.290	البلدةالقديمه	363.8
منطقة خضراء	92.742	منطقة خضراء	156.314	منطقة خضراء	296.086	مواقف سيارات	12.9
تجاري	31.457	تجاري	36.640	تجاري	94.35827	الحسبه	4.7
مقبرة	50.971	مقبرة	32.623	مقبرة	132.3633	مساجد	18.6

شوارع	329.840	شوارع	644.588	شوارع	2515.374	تجاري	223.4
				صناعي	263.3014	مركز تجاري	266.8
				مخيم	159.4353	حديقة عامه	7.8
				مركز المدينة	302.124	منطقه خضراء مفتوحة	43.8
				محطات تنقية	90.480	منطقه صناعيه	101.1
						ملاعب	21.39
						ورش وصناعه صغيره	231.1
						اداريه	124.3
						معاهد وجامعات	358.8
						خدمات صحية	11.56
						سياحية	80.4

						للفنادق والاستجمام	
						المقابر	8.1
						شارع مقترح	2841.9
						مدارس	148.9
المجموع	3535.322		3571		13009		13670

المصدر، الحكم المحلي، 2001

نلاحظ من الجدول السابق مايلي:

(1) مساحة مدينة طولكرم كانت (3535) دونم عام 1945م وأنها ازدادت إلى أن وصلت إلى (13009) دونم عام 1988 واستمرت في الزيادة إلى (13670)دونم في مخطط عام 2001.

(2) الاستخدام الزراعي كان (1221.133) دونم تراجع إلى (608.1144) دونم عام 1988 وفي مخطط 2001 أصبح (231.5) دونما.

وبما أن مدينة طولكرم لها ميزة زراعية, فان المساحة الزراعية فيها (903150) دونما منها (312132) دونما مزروعة بالأشجار المثمرة, 7275 دونما تزرع بالخضر وات بأنواعها المحمية والمروية والمكشوفة إضافة إلى 11316 دونما تزرع بالمحاصيل الحقلية وتبلغ قيمة الإنتاج النباتي في مدينة طولكرم حوالي (46.545) مليون دولار وهذا يشكل ما قيمته 8.6% من قيمة الإنتاج النباتي الكلي في الأراضي الفلسطينية والبالغ 541.357 مليون دولار.

2.6 الإستراتيجية المقترحة للحفاظ عل الأراضي الزراعية في طولكرم

مما سبق من دراسة وتحليل لخصائص ومميزات مدينة طولكرم وأهميتها الزراعية وفي ظل وجود العديد من المعيقات التي تؤثر على المساحة المخصصة للزراعة في المدينة, فانه من الضروري وضع إستراتيجية وسياسة واضحة للمحافظة على تلك الأراضي والحد من الزحف العمراني تجاهها.

ترتكز الإستراتيجية المقترحة للحفاظ على الأراضي الزراعية في المدينة على جوانب مختلفة يمكن توضيحها في البنود التالية:

1- الإطار القانوني والتشريعي.

2- الجانب الاقتصادي (زيادة الإنتاجية وتحقيق الأرباح).

3- الجانب الإداري (التنسيق المؤسسي).

4- استصلاح الأراضي.

1.2.6 الإطار القانوني والتشريع

تطرق قانون الزراعة العام والذي أصدرته السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2003 إلى مجموعة من الأبواب والبنود الخاصة بحماية الأراضي الزراعية وحفظ التربة وذلك في الفصل الثاني في المادة رقم (9) والمادة رقم (70) من نفس الفصل والتي تنص على حظر تجريف الأراضي الزراعية والبور أو نقل التربة منها أو إليها ما لم يكن لأغراض تحسينها زراعيا والمحافظة عليها.

أما المادة رقم (11) من نفس الفصل فقد وضع القانون قيودا على الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وإنشاء المباني سواء العامة منها أو الخاصة أو المنشآت الصناعية أو التجارية أو الحرفية في الأراضي الزراعية أو البور أو اتخاذ أية إجراءات بشان تقسيم هذه الأراضي لإقامة مباني عليها إلا في حالات معينة ذكرت في الفصل الثالث، وحدد القانون أن

المساحة من الأراضي الزراعية التي يمكن أن تقام عليها البناء يجب أن لاتقل عن (5) آلاف متر مربع وان لاتزيد مساحة البناء عن (180) متر مربع من طابقين فقط وفيما يخص تقسيم الأراضي فقد نص القانون في المادة رقم (12) من الفصل الثاني:.لا يجوز تقسيم الأراضي الزراعية هيكليا في المناطق الإقليمية لمساحات تقل عن 5 دونمات بغض النظر عن من يملكها (الحيازة).

أما بالنسبة لتفتت الملكية والذي يعود لأسباب الميراث فقد عالجته المادة رقم (12) من الفصل الثاني من قانون الزراعة العام بعدم جواز تقسيم الأراضي الزراعية هيكليا لأقل من 5 دونمات وهناك بعض الاقتراحات لحل هذه المشكلة أهمها:

- إيجاد طريقة للاستفادة من الأرض دون تقسيمها, وهناك شبه اتفاق في القطاع العربي داخل الخط الأخضر فيما يخص الأرض الزراعية بحيث يحصل الابن الذي يرغب امتهان الزراعة على الأرض الزراعية.

- أما التجربة الأردنية في هذا المجال فقد بدا الاهتمام بالحفاظ على الأرض الزراعية من التفتت, حيث بدأت الحكومة باستئجار هذه الأرض الزراعية وتؤجرها لمن يريد الانتفاع بها.

وبهذا يمكن للسلطة الوطنية الفلسطينية وضع سياسة واستراتيجية للمحافظة على الأرض الزراعية والاستفادة من خبرات الدول المجاورة في هذا المجال.

2.2.6 الجانب الاقتصادي:

يرتكز هذا الجانب على زيادة إنتاجية وربحية الأراضي الزراعية حيث إن قلة الربحية والعائد من الأراضي الزراعية مقارنة بالاستعمالات الأخرى من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحويل الأراضي من الاستعمال الزراعي إلى الاستعمالات الحضرية الأخرى، حيث أن الظروف التي يعيشها المواطن في فلسطين وخاصة المزارع من محدودية الدخل تؤدي بالمزارع إلى النظر إلى أعلى وأسرع مردود مادي ممكن الحصول علية من هذه الأرض، وبما أن المردود الزراعي

يعتبر الأقل في الظروف الحالية فمن الطبيعي أن يتم تحويلها إلى استعمالات أخرى أو يقوم المزارع ببيعها.

فلا بد من زيادة إنتاجية وربحية الأراضي الزراعية، لتحقيق إستراتيجية الحفاظ على الأراضي الزراعية في مدينة طولكرم.

ويمكن الحديث عن زيادة الإنتاجية من خلال العناصر التالية:

أولا:**النمط المحصولي**

المحاصيل الزراعية التي تزرع في طولكرم لها الدور الأساسي في تحديد الربح العائد من وحدة المساحة من الزراعة وهذا يعتمد على نوع هذه المحاصيل وتواريخ زراعتها وإنتاجيتها،

إن إستراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين والتي تم إعدادها عام 2001 من قبل وزارة الزراعة قد أخذت بعين الاعتبار المحافظة على الأراضي الزراعية والحصول على أعلى ربحية للمزارع وتحسين مستوى معيشته وذلك بالطرق التالية:

1- العمل على تكثيف الإنتاج الزراعي، فمن المعروف أن الأرض والمياه هما العاملان المحددان للزراعة بالأراضي الفلسطينية نظرا لمحدودية هذين العاملين, لذا يجب دراسة ماهي المحاصيل التي تحقق أعلى عائد على وحدة المساحة من الأرض وأعلى مردود لكل كوب ماء.

وقد تم إجراء مثل هذه الدراسة في طولكرم وقد وجد أن الزراعة داخل الدفيئات هي التي تعطي أعلى مردود لكل كوب ماء ووحدة المساحة كذلك درست المحاصيل داخل الدفيئات كالبندورة والفلفل الحلو والملوخية تعطي أعلى مردود لكل كوب ماء ولكل دونم وهكذا ممكن الاستمرار في مثل هذه الدراسات لان هناك دائما تغيير في أنواع المحاصيل المزروعة والتي تحقق عائد أعلى نسبيا.

أما بالنسبة للأشجار المثمرة فقد وجد أن هناك بعض أشجار الفاكهة كالمشمش والافوكادو واللوزيات المبكرة جدا أو المتأخرة جدا كالبرقوق والنكترين والتفاحيات تعطي مردوداً عالياً نسبيا أكثر من الحمضيات. الاستفادة من تجربة الجزائر بما يخص الزراعة داخل المدينة حيث يتم تشجيع المزارعين الذين يمارسون الزراعة داخل المدينة من خلال توفير أسمدة أو المنتوجات الناتجة عن محطات تكرير المياه العادمة وإعطاءها مجانا للمزارعين, وبما أن جزء ليس بقليل من أراضي طولكرم تمر منها مياه المجاري ملوثة البيئة والتربة وتشكل خطر على صحة الإنسان فيجب أن يتم عمل محطات تكرير لهذه المياه وإعطاء المنتوجات السائلة و الصلبة للمزارعين داخل المدينة بشكل مجاني لتشجيعهم على الزراعة وبما أن هذه المياه لم يتم الإقرار بان استعمالها لري أو تسميد الخضروات لا يشكل خطر على صحة الإنسان لذا يمكن أن يحصل عليها مزارعو الأشجار مثل الأشجار الحرجية، الحمضيات، مشاتل الأشجار، المحاصيل العلفية أي المحاصيل التي تحددها وزارة الزراعة بحيث يتم استخدام هذه المنتوجات عليها لا يشكل خطر على الصحة.

2- دعم إنتاج المحاصيل عالية القيمة التي لها ميزة نسبية كالتوت الأرضي والزهور والنباتات الطبية والتي تمتاز بعمالة كبيرة (خلق فرص عمل) وتحقق الحد الأقصى للعائد على المتر المكعب للمياه من خلال تحسين كفاءة خدمات الإرشاد الزراعي وتوعية المزارعين حول إدخال أصناف جديدة ذات ربحية عالية وذلك عن طريق البرامج الإرشادية التي تنفذها وزارة الزراعة والتي يجب الاستمرار في تطويرها حسب المستجدات العلمية الحديثة بحيث تساهم في توعية المزارعين بالأصناف الجديدة والحزم التكنولوجية الحديثة والاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة والذي تنعكس إيجابيا على تطور القطاع الزراعي وزيادة الربحية للمزارعين مما يشجعهم على عدم ترك الزراعة كمهنة وتحويل أراضيهم لاستخدامات حضرية أخرى.

3- كما انه من الضروري بمكان أن يتم إعداد خارطة لاستخدامات الأراضي في طولكرم بحيث يتم تحديد المناطق السكنية وأماكن التوسع العمراني واراضي الاحتياط

الاستراتيجي والمناطق الزراعية الخضراء والذي لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدامها خارج هذا الإطار. أي الاستفادة مما قامت به وزارة التخطيط التي عملت على تصنيف الأراضي بشكل عام في الضفة الغربية من حيث نوع الأراضي وصلاحيتها للزراعة وتكملة هذا العمل على مستوى كل محافظة وعمل خارطة لكل محافظة وان تقوم وزارة الزراعة بتحديد المحاصيل الأنسب لكل منطقة.

4- أن يكون لممثل وزارة الزراعة في لجنة التخطيط المركزي حق الفيتو ليكون له الحق في رفض تغيير صنف استعمال الأراضي الزراعية لأي غرض آخر، مع إبداء الأسباب العلمية واقتراح أماكن أخرى لمثل هذا التصنيف.

ثانيا: المياه

طولكرم من المحافظات التي فيها العديد من الآبار الارتوازية التي يبلغ عددها (15) بئرا وتتبع البلديات وطاقتها الإنتاجية (3345000) متراً مكعباً (53) بئرا للقطاع الخاص وطاقتها ألإنتاجية (9367000) متر مكعب إضافة إلى (518) بئرا وبركة لجمع مياه الأمطار للقطاع الخاص لاستخدامها بالزراعة وطاقتها الإنتاجية (34650) متر مكعب. يستخدم جزء كبير من هذه المياه لري الأراضي الزراعية ولكن بما أن الهدف الاستراتيجي هو زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية فان المياه من العناصر الأساسية التي يرتكز عليها الإنتاج الزراعي.

لذلك يجب أن تتم إدارة مياه الري بكفاءة لإنتاج محاصيل عالية القيمة وتعظيم عائد كل متر مكعب من مياه الري ويتم ذلك من خلال الطرق التاليه:

أ- تأهيل الآبار الارتوازية والموارد المائية (برك ينابيع) ورفع كفاءتها وطاقتها الإنتاجية من خلال تحويل الآبار الجوفية والتي تعمل بالمحروقات إلى الكهرباء لتقليل تكلفة استخراج المياه وكذلك تأهيل الآبار الارتوازية, من حيث المضخات والخطوط الرئيسية لتلك الآبار.

ب- تأهيل شبكات الري من خلال استخدام تقنيات حديثة في الري واستخدام شبكات وأساليب الري الحديثة.

ج- تأهيل أنابيب وخطوط النقل للمياه وخاصة في حالة الينابيع لتقليل كميات المياه التي تفقد بالتبخر وغيرها.

د- إدارة المصادر المائية بشكل فعال وذلك على النحو التالي:

1- تشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل التي تعطي أعلى مردود من وحدة المياه (متر مكعب) كالنباتات الطبية والتوت الأرضي وأصناف اللوزيات المبكرة جدا والمتأخرة جدا والمشمش والتفاح والعنب واللوزيات داخل الدفيئات والافوكادو.

2- التوسع في عمليات الحصاد المائي والاستفادة من مياه الأمطار واستخدامها بالزراعة من خلال حفر آبار الجمع والبرك الترابية والأسمنتية.

3- الاستفادة ما أمكن من المياه المعالجة في الري عن طريق تجميع هذه المياه وإيجاد وحدات لتدويرها واستخدامها بالزراعة لري المشاتل وأشجار الزيتون أو الأعلاف وعدم استخدامها في الخضروات وخاصة الورقية منها.

4- تكثيف الإرشاد الزراعي من خلال إعداد برامج متخصصة بهذا الموضوع.

5- وضع حد لتلوث المياه واختلاطها بمياه المجاري ومخلفات المصانع وذلك بترشيد استخدام الكيماويات وتنفيذ مشاريع لمياه المجاري وعدم تركها كما هي الآن عن طريق حفر الامتصاص.

6- التوسع في إنشاء جمعيات مستخدمي مياه الري في طولكرم كما هو الحال في قرية علار.

7- التحول من نظام الساعات الزمنية إلى الأمتار المكعبة في الزراعة وذلك بالتوسع في إنشاء خزانات المياه التي تعمل بالأمتار ألمكعبة لزيادة كفاءة الري وموعده.

ثالثا: إدخال التكنولوجيا الحديثة

إن الأساليب القديمة في الزراعة كالحصاد اليدوي والزراعة والحراثة اليدوية تستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال وقد أصبحت لا تتلاءم والواقع الحالي للزراعة وخاصة عندما يكون الهدف الحصول على أعلى إنتاج وقدرة تنافسية داخلية وخارجية، لذلك لا بد من تشجيع المزارعين على تبني تكنولوجيات زراعية حديثة والتي هي مجموعة من الحزم التكنولوجية كطرق حديثة لتحضير الأرض وتعقيمها وأنواع جديدة من المحاصيل الزراعية ذات المردود العالي وترشيد استخدام الكيماويات وبرامج المكافحة المتكاملة وذلك من خلال دعم تجمعات المزارعين بهذه الحزم وتوفير التدريب اللازم لهم.

وباستخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة كما ذكر سابقا يحصل المزارع على مردودٍ عالٍ من الزراعة تشجعة على تبني الزراعة كمهنة ويساهم في الحفاظ على الأراضي الزراعية وعدم تحويلها إلى استخدامات أخرى.

رابعا: تطوير الخدمات التسويقية في طولكرم

إن تسويق المنتج بالنسبة للمزارع من أهم الأمور التي ينتظر حصولها المزارع لأنه بتسويق منتجاته يحصل على الربح، وإذا لم يتمكن المزارع من تسويق إنتاجه فلا يوجد هناك ما يشجعه على المحافظة على طبيعة أرضة الزراعية وان لا يفكر في تحويلها إلى استخدام آخر.

لذلك يجب العمل على تطوير نظم للتسويق المحلي وتسويق الصادرات وذلك لتحقيق زيادة إنتاجية وربحية الأراضي الزراعية وذلك من خلال:

1- فتح مسالك تسويقية جديدة داخلية وخارجية وتحسين مستوى التسويق المحلي.

2- زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية في طولكرم من خلال:

- تقليل تكلفة الإنتاج
- استخدام تكنولوجيات ما بعد الحصاد من خلال تقليل الفاقد الزراعي وتكنولوجيات التعبئة والتدريج والتخزين.
- تحسين جودة المنتوج الزراعي من خلال البرامج الإرشادية.

3- تكثيف الإرشاد الزراعي الذي تنفذه وزارة الزراعة للمزارعين في طولكرم من حيث مطابقة محاصيلهم للمواصفات العالمية ولتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. هذا إضافة لترشيد استخدام الكيماويات والأسمدة وتشجيع الزراعة العضوية الخالية من الكيماويات والتوسع في استخدام تكنولوجيات المكافحة المتكاملة.

4- حماية المنتج المحلي من المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل المنتج الإسرائيلي وذلك من خلال:

- عدم اعتماد سياسة السوق الحر
- زيادة الرقابة على المنتوجات المستوردة وزيادة الضريبة عليها.
- الدعم المادي وتعويض المزارعين لزيادة قدرتهم على الاستمرار والمنافسة.

5- وضع آلية محددة وقيود وأنظمة لتنظيم تداول وبيع الكيماويات الزراعية حيث لا توجد الرقابة الكافية على الأنواع والكميات التي يتم بيعها وتداولها في الأسواق من قبل التجار ومندوبين الشركات المنتجة.

6- زيادة منشآت التصنيع الغذائي في طولكرم لامتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي كمصانع المخللات والعصير وغيرها.

3.2.6 الجانب الإداري (التنسيق المؤسسي)

من الضروري أن يكون هناك تنسيق فعال ما بين المؤسسات ذات العلاقة باستخدام الأراضي كالبلديات ونقابة المهندسين ونقابة المهندسين الزراعيين وسلطة جودة البيئة وجمعيات المحافظة على البيئة, فيما يخص الأراضي الزراعية فمثلا فيما يخص منح رخص بناء أن لا يتم منح هذه الرخص من قبل الحكم المحلي فقط بل يجب أن يكون هناك تنسيق ومشاركة ودراسة من قبل المؤسسات على المستوى المحلي في المحافظة والوزارات المعنية ودراسة الأثر من منح هذه الرخص فمثلا منح رخص لإقامة مقالع الأحجار يجب أن يتم دراستها بشكل دقيق من قبل المؤسسات والوزارات ذات العلاقة وليس الموضوع فقط إقامة المحجر ولكن الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عنه فيجب دراستها من قبل المختصين وتقديرها بدقة وبناء على ذلك يتم اتخاذ القرار، كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار الأراضي المحيطة بالمقالع حيث من الضروري وضع قوانين وآليات لتقليل التأثير السلبي وضرورة المتابعة الدورية وكذلك وضع شروط لإعادة تأهيل أماكن المقالع بعد الانتهاء منها بما لا يؤثر على الأراضي المحيطة، وذلك ليتم الوصول إلى الهدف الاستراتيجي ألا وهو الحفاظ على الأراضي الزراعية في طولكرم، وان يكون لوزارة الزراعة حق استخدام النقض أمام أي مشروع يتعدى على خصوصية الأراضي الزراعية وتغيير صفة استخدامها.

4.2.6 استصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية

بما أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة محدودة في فلسطين لذلك يجب العمل على زيادة هذه المساحة وذلك لتحقيق التالي:

1. زيادة المساحة المزروعة والقابلة للزراعة أفقيا عن طريق الاستصلاح وعموديا عن طريق زيادة الإنتاجية.
2. النمو الاقتصادي واستخدام أساليب زراعية جديدة تنعكس إيجابيا على الدخل الإجمالي
3. الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

4. تأهيل وتنمية البنية التحتية.

5. تشجيع المزارعين على تأهيل الأراضي الجبلية والتي يصعب الوصول إليها وذلك بالاستمرار في شق الطرق الزراعية لمساعدة المزارعين للوصول لأراضيهم وتسهيل القيام بالخدمات الزراعية الآلية

6. المساهمة الفعالة في التنمية الريفية الفعالة.

لذلك يجب تأهيل الأراضي وشق الطرق الزراعية التي توصل إلى هذه الأراضي لتسهيل عملية خدمة الأراضي والوصول إليها وعند تحقيق الأهداف السابقة نكون قد ساهمنا في تحقيق الإستراتيجية بالحفاظ على الأراضي الزراعية.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

1.7النتائج

2.7 التوصيات

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7-1 النتائج

من خلال الدراسة والتحليل الذي تم في الفصول السابقة يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تداخل الاستعمالات الحضري للأراضي في طولكرم حيث مناطق سكنية وصناعية وزراعية متداخلة, أي عشوائية المنظر العام في طولكرم ولا يوجد مناطق مخصصة لكل استعمال.

2- نلاحظ توسع مدينة طولكرم وزيادة المساحة التابعة للمدينة منذ سنة (1945م) حيث كانت المساحة المنظمة أو التخطيطية هي (3535دونم) وأصبحت في سنة (2001م) تساوي (13670 دونم).

3- إن المساحة المخصصة للاستعمال الزراعي تناقصت منذ سنة (1945م) حيث كانت هذه المساحة حوالي (1221) دونم وفي سنة (1988م) أصبحت مساحة الاستخدام الزراعي (608) دونم واستمرت في التناقص حتى بلغت سنة (2001م) (231) دونم.

4- الاستخدام غير المستدام للأراضي الزراعة في المخططات الهيكلية التي كانت تعد من قبل الحكومات المتتالية حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية

5- عدم وجود آلية رقابة على تداول وبيع واستخدام المواد الكيماوية من حيث النوعية والكمية التي يستخدمها المزارعون من قبل التجار ومندوبين الشركات المنتجة.

6- إن طبيعة البناء في طولكرم له طابع مميز حيث إن غالبية المباني ذات طابق أو طابقين وهذا بدوره يحتل مساحة اكبر من طبيعة المباني المرتفعة.

7- غياب الأنظمة والقوانين على الصعيد المحلي وعدم وجود آليات لتنفيذ القوانين إن وجدت.

8- عدم قدرة الاستخدام الزراعي على منافسة الاستخدامات الحضـــرية الأخـــرى (السكني, التجاري, الصناعي)

7-2 التوصيات

على ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1- أن تقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بوضع وتفعيل سياسة واستراتيجية للمحافظـــة علـــى الأرض الزراعية وحمايتها من التفتت والاستفادة من خبرات الدول المجاورة فـــي هـــذا المجال.

2- إيجاد آلية لتنفيذ وتطبيق القانون الزراعي الفلسطيني لحماية ما تبقى من أراض زراعيـــة وخاصة فيما يتعلق بأراضي مدينة طولكرم الخصبة.

3- إيجاد وسيلة أو آلية لدعم المزارعين ورفع مستوى الدخل العائد مـــن الزراعـــة وذلـــك بتخفيض أسعار مدخلات الإنتاج ووضع محفزات للمـــزارعين تـــدفعهم إلـــى زراعـــة أراضيهم وأيضا إدخال أصناف محسنة ذات مردود اقتصادي أعلى وأسرع، ووضع قيود وشروط ومحددات لاستعمال المواد الكيماوية والمبيدات الزراعية وتوعيـــة المـــزارعين بالمخاطر والمشاكل الناتجة عن استخدامها وخاصة بشكل غير صحيح، ووضـــع قيـــود وشروط على توفرها في الأسواق الفلسطينية.

4- تفعيل التنسيق بين الوزارات ذات العلاقة (الزراعة والحكم المحلي والتخطيط والصناعة وغيرها) باستعمالات الأراضي وذلك ليكون لها دور فعال في حماية الأراضي الزراعية وتحديد المناطق الأنسب لكل استخدام.

5- ضرورة تصنيف الأراضي وخاصة الأراضي الزراعية المزروعة والقابلة للزراعة والغير قابلة للزراعة بحيث يتم ترتيبها ووضع استراتيجية وقيود ومحددات على تحويلها إلى استعمالات أخرى، وذلك للمحافظة على الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة وزيادة مساحتها من خلال استصلاح وتأهيل الأراضي غير القابلة للزراعة.

6- إعداد خارطة لاستخدامات الأراضي في طولكرم تشمل المناطق السكنية وأماكن التوسع العمراني وأراضي الاحتياط الاستراتيجي والمناطق الزراعية الخضراء والتي لا يجوز بأي حال من الأحوال استخدامها خارج هذا الإطار.

7- أن يتم عمل دراسات للأثر البيئي من قبل مختصين عند التخطيط لإقامة مناطق صناعية أو تعليمية أو أي استخدام آخر في المناطق الزراعية، لان الاستخدامات الحضرية الأخرى للأراضي يوجد لها بدائل ويمكن اختيار عدة مواقع لها، أما الاستخدام الزراعي هنالك مناطق خصبة وواضحة لا يمكن تغيرها أو إيجاد بديل عنها.

8- إجراء دراسات واعتماد مؤشرات ذات مستويات محددة من الجهات المسؤولة ذات دقة عالية لتمكين الباحث أو المؤسسات من وضع تصور واضح للمنطقة وواقعها ومشاكلها واحتياجاتها، مع الحفاظ على الطابع الزراعي للمنطقة.

9- تشجيع التوسع العمراني الراسي لمدينة طولكرم وذلك بوضع تسهيلات من قبل السلطة الفلسطينية لمن يقوم ببناء مرتفع أكثر من أربعة طوابق وذلك بتخفيف الرسوم التي يجب أن يدفعها للحصول على رخصة لبناء مرتفع بدلا من اشغال نفس المساحة لبناء من طابق أو طابقين.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **التخطيط الإقليمي للمناطق الريفية الفلسطينية**، 1995.

برية، نصر: **خصائص السكان والمساكن في مدينة طولكرم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

البكري، علاء، و ريان، حنان: **الأوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية**، جمعية الدراسات العربية – القدس، 1982.

بلدية طولكرم، قسم الهندسة والتخطيط، 1988.

البنك الدولي: **التنمية المستدامة في عالم دائم التغير**، رام الله، 2003.

جامعة النجاح الوطنية، مركز التخطيط الحضري: **دراسة تحليلية للمخطط الهيكلي لمدينة طولكرم**، نابلس، 1998.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **إحصاءات زراعية**، رام الله، 2003-2004.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **دليل التجمعات السكانية (محافظة طولكرم)**، رام الله، 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة في المؤشرات الإحصائية**، رام الله، 2005.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشات عام** 1997، رام الله، 1998.

حكومة فلسطين: **تعداد فلسطين لعام** 1931، المجلد الثاني، 1933.

دائرة الإحصاء العامة: **التعداد العام للسكان والمساكن،** 1961، الخصائص العامة للسكان، تشرين ثاني، مجلد رقم1، عمان.

السامرائي، هاشم والمشهداني، عبد الله: **اقتصاديات الموارد الطبيعية،** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1992.

صعيدي، محمد: **تطور أنماط استعمالات الأراضي في مدينة طولكرم،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس, 2000.

علاونه، رياض: **أنماط استخدام الأرض واتجاهات النمو العمراني والتركيب الداخلي في بعض قرى نابلس،** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس, 2004.

العنقري، خالد: **الصور الجوية في دراسة استعمالات الأراضي والغطاء الأرضي،** وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافية بجامعة الكويت، الكويت، 1989.

غنيم، عثمان: **تخطيط استخدام الأرض الحضري والريفي،** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

القبج، ربى: **أنماط استعمالات الأراضي في عنبتا،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية: **الاستخدام المستدام للأرض في فلسطين،** نابلس، 2001.

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج): **اثر النشاطات العمرانية المختلفة علــى اســتخدام الأرض والتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية**، 2005.

مفلح، نصر: **استعمالات الأراضي في حوض مدينة طولكرم والآثار البيئية الناتجــة عنهــا**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

المكتبة القانونية: **مجلة الأحكام العدلية منشور، رقم 266**, دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 1999، طبعة أولى.

نصر، جو و باديا، مارتين: **التداخل بين الزراعة والمــدن فــي شــرق و جنــوب البحــر المتوسط**، الجامعة الأمريكية في بيروت, 2005.

وزارة التخطيط: **الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية**، رام الله، 1998.

وزارة التخطيط: **خطة التنمية الفلسطينية 1999–2003**، رام الله، 1999.

وزارة الزراعة : **استراتيجية الزراعة المستدامة في فلسطين**، رام الله، 2001.

وزارة الزراعة: **الخطة التنموية متوسطة المدى 2005–2008**، رام الله، 2006.

وزارة الزراعة: **القانون الزراعي الفلسطيني**، رام الله، 2006.

وزارة الحكم المحلي، **دائرة التنظيم والتخطيط العمراني**، رام الله، 2001.

المراجع الإنجليزية:

FAO, Guidelines**: Land Evaluation for Rain fed Agriculture**; FAO soils Bulletin 52, Rome, 1983.

FAO, **planning for Sustainable Use of Land Resources Toward Anew Approach**. 1995.

Mahrouq**.** Abdel Rahman **Planning System The Physical Spatial Structure of the Human Settlement –the Case of Palestine from the 19 Century to 1994**, Ph.D. Thesis, Mackintosh School of Architects, Glasgo, USA, 1995.

Ministry of planning, **Emergency Natural Resources Protection Plan for Palestine,** 1998.

Muschett F. Doglas**. Principles of Sustainable Development** International House for cultural investments. 2002.

Nolon John R., **Local Leaders Guide to Land use Practice**, Land use law center, Pace University School of Law, New Yourk, 1996.

Steiner Frederic. **The Living Landscape: An Ecological Approach to LanScape Planning**, McGrawll Hill inc,New YoRk. 1991.

ملحق رقم (1) قانون الزراعة الفلسطيني

البنود المتعلقة بالأراضي الزراعية من القانون الفلسطيني

أولا: حماية الطبيعة والأراضي الزراعية وحفظ التربة:

1- مادة رقم (8) تطبق أحكام هذا البند على جميع الأراضي الزراعية، والأراضي البور ويستثنى منها ما يلي:

ا. الأراضي الواقعة ضمن مناطق المدن والقرى المخصصة للبناء والمعمورة به.

ب. الأراضي المخصصة للمشاريع الصناعية.

ج. الأراضي المخصصة لإقامة مشاريع حكومية ذات نفع عام.

2- مادة رقم (9) تقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى بوضع خطة إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على جميع النباتات والكائنات الحية التي تعيش فيها.

3- مادة رقم (10) يحظر تجريف الأراضي البور أو نقل الأتربة منها أو إليها، ما لم يكن ذلك لأغراض تحسينها زراعيا أو المحافظة على خصوبتها وتحدد الوزارة ذلك وفقا للقانون.

4- مادة رقم (11) يحظر إنشاء أية مبان خاصة أو عامة أو منشآت صناعية أو تجارية أو حرفية في الأراضي الزراعية أو البور أو اتخاذ أية إجراءات في شان تقسيم هذه الأراضي لإقامة مبان عليها إلا في الحالات التالية:

ا. الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها(5) آلاف متر مربع، يجوز لصاحبها إقامة بناء وحيد عليها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي على مساحة لا تزيد عن مائة وثمانين مترا مربعا ومن طابقين فقط.

ب. الأراضي الزراعية التي تزيد مساحتها عن (5) آلاف متر مربع، يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد لكل خمسة آلاف متر مربع منها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي، على مساحة لأتزيد على مائه وثمانين مترا مربعا ومن طابقين فقط.

ج. الأراضي الزراعية المساعدة التي تبلغ مساحتها (2500) متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد عليها بقصد خدمة الإنتاج الزراعي وعلى مساحة لا تزيد عن مائه وثمانين مترا مربعا ومن طابقين فقط.

د. الأراضي الزراعية المساعدة التي تزيد مساحتها عن (2500) متر مربع يجوز لمالكها إقامة بناء وحيد لكل (2500) متر مربع منها، بقصد خدمة الإنتاج الزراعي وعلى مساحة لا تزيد عن مائه وثمانين مترا مربعا ومن طابقين فقط.

هـ. الأراضي الزراعية والبور التي تقيم عليها الدولة مشروعات ذات نفع عام أو تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني.

و. منشآت لخدمة المزرعة أو التوسع العمودي في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وفي جميع الأحوال يشترط الحصول على ترخيص قبل البدء في البناء أو الإنشاء من الجهة المختصة بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

5- مادة رقم (12) لا يجوز اتخاذ أية إجراءات بشان تقسيم الأراضي الزراعية هيكليا في المناطق الإقليمية لمساحات تقل عن خمسة دونمات بالرغم ممن تؤول إليه ملكية هذه الأرض.

ثانيا: الحراج والغابات:

1- مادة رقم (13)

أ- لا يجوز مباشرة أي نشاط على أراض الحراج الحكومية سواء بفلاحتها أو حفر الآبار والكهوف فيها أو إنشاء المباني أو التصرف فيها بأي وجه من وجوه الاستعمال الأخرى، إلا وفقا للقانون.

ب-لا يجوز نقل علامات الحدود أو الاسيجة المحيطة بالأراضي الحراجية الحكومية أو إزالتها أو قضمها أو خلافه.

2- مادة رقم (14) مع مراعاة أحكام المادة رقم (16) يحظر القيام بأي من الأعمال التالية دون ترخيص.

أ- قطع أية شجرة أو شجيرة أو غرسة حراجية أو نباتات من الحراج الحكومية أو الخصوصية الموقعة بشأنها عقودا.

ب- الرعي في الحراج.

ت- حيازة أية مادة حراجية غير مرخص بها أو نقلها من مكانها.

ث- إشعال النيران أو القيام بأعمال قد تتسبب في اندلاع الحرائق في الحراج.

3- مادة رقم (16) تقوم وزارة الزراعة وبالتعاون مع وزارة البيئة بإصدار التعليمات الخاصة بتنظيم عملية قطع الأشجار والنباتات الحراجية والأشجار المحمية والمهددة بالانقراض، وتحديد الفترات المسموح فيها قطعها.

ثالثا: قانون الحيازة الزراعية:

1- (مادة رقم 4) تنشئ الوزارة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سجلا تدون فيه أسماء الحائزين وبيانات الحيازة الزراعية الخاصة بكل حائز، وتكون الجهة المختصة في الوزارة مسئولة عن إثبات تلك البيانات فية وتعد الجهة المذكورة بطاقة الحيازة الزراعية وتدون فيها البيانات الخاصة بكل حائز.

2- (مادة رقم 5) من قانون الحيازة الزراعية

على كل حائز تقديم بيان بمقدار حيازته من أراضي زراعية مروية أو غيـــر مرويـــة، ومصادر المياه التي يستقي منها، وأية ثروة حيوانية، أو غير ذلك من بيانات واردة فـــي بطاقة الحيازة لمفتشي الوزارة حال طلبها منهم.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Sustainable Development Strategies for the Conservation of Agricultural Land in the Light of Urban Expansion of Palestinian Cities: An analytical Study for Tulkarm City

Prepared By

Maram Firas Thiab Sawalha

Supervised By

Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Azam Tbeileh

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

Sustainable Development Strategies for the Conservation of Agricultural Land in the Light of Urban Expansion of Palestinian Cities: An analytical Study for Tulkarm City

Prepared By
Maram Firas Thiab Sawalha

Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Azam Tbeileh

Abstract

This thesis is dealing with the study and analysis of the land uses in Tulkarm City through studying the different master plans of the city during (1948-2001) with emphasis on the agricultural use. The major aim of the thesis is to propose certain strategies for the conservation of agricultural land in Tulkarm City against the future urban expansion, and the prohibition of the decrease in the area devoted for agricultural use within the master plans of the city.

The study highlighted the significance of agricultural value of Tulkarm City especially the significance that the plains and the remaining fertile land in the city have. Also, it focused on the value of agricultural sector in the Palestinian economy in general and in Tulkarm in particular.

The methodology of the thesis has depended on both the descriptive and analytical methods through the study and analysis of the master plans of the city in certain years, based on the available data from the related sources as well as the results of the field survey conducted by the author.

The results of the study indicated the interference among the various urban land uses in Tulkarm and the decrease in the area of agricultural land within the previous master plans. In addition, it showed the absence of strategies to conserve and develop the agricultural land, the lack and

absence of laws and regulations on the local level as well as the lack of implementation policies of these laws and regulations.

The study has recommended the necessity of combining the efforts of all related institutions in the Palestinian Authority in general and in Tulkarm in particular to limit and prohibit the continuous decrease in the area devoted for agriculture, especially the fertile land, against the increased urban expansion. Moreover, it strongly recommended that such institutions take more clear and distinct decisions towards the distribution and allocation of land uses. Finally, it emphasized the significance of considering the right of future generations in the remaining limited natural resources, of which land is the most valuable.